

مرتكزات الخطاب الصحفي وقضية انخفاض أسعار النفط في الجزائر

دراسة تحليلية صحيفة الخبر نموذجا

The foundations of the press speech and the issue of low oil prices in Algeria

Analytical study of the news newspaper as a model

د. الطاهر بصيص، استاذ محاضر "أ" ¹ كلية علوم الاعلام والاتصال جامعة الجزائر 3 -الجزائر bessais.tahar@univ-alger3.dz	د. فطيمة اعراب، أستاذ مساعد "ب" ² كلية علوم الاعلام والاتصال جامعة الجزائر 3 -الجزائر fatima19arab@gmail.com
--	--

تاريخ الاستلام: 2020/10/24

تاريخ القبول: 2021/12/08

الملخص

تسعى هذه الدراسة الى التعرف على مرتكزات الخطاب الصحفي لصحيفة الخبر حيال قضية تداعيات انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وانعكاسه على الموازنة العامة في الجزائر، بوصفها تعتمد أساسا على موارد المحروقات بنسبة 98 % مما انعكس سلبا على عملية الاداء لجميع القطاعات ، انطلاقا من هذا قمنا بمسح شامل لجميع الأعداد الصحفية التي ارتكز عليها الخطاب الصحفي لتداعيات أزمة انهيار أسعار النفط وتم اختيار الفترة الزمنية من الحادي عشر جوان 2014 إلى نهاية الواحد والثلاثون 31 ديسمبر 2014، وهي الفترة التي شهدت فيها كثافة للنشر ازاء هذه القضية حيث تم تحديد حجم العينة الإجمالي بـ 36 عددا، بالإضافة إلى نوع العينة المعتمدة العينة القصدية، وقد توصلت الدراسة الى أهم النتائج: أن الحديث الصحفي هو أهم وأكثر الفنون الفكرية التي استعملتها الصحيفة في معالجة أزمة انخفاض أسعار النفط وتداعياتها في الجزائر بنسبة 50% بالاستعانة بالخبراء والاقتصاديين، وذلك للتفصيل وقراء الأزمة بشكل أعمق وجب الاهتمام بها وتقديم التوضيحات والتصريحات اللازمة لتتوير الرأي العام وطمأنته بتقديم توقعات وحلول مستقبلية لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية، وعليه نوصي عند معالجة أزمة اقتصادية لأبد من الاستعانة بكتاب صحفيين متخصصين في الاقتصاد يتمتعون بمهارة الكتابة والمعالجة للأزمات الاقتصادية من كل الجوانب، وهم على مستوى عال من المهنية والشفافية والاستقلالية لإضفاء مصداقية على محتوى الخطابات الصحفية والحرص على تقديمها بموضوعية دون تدخل السياسة التحريرية للصحيفة أو جهات أخرى.

*المؤلف المرسل: فطيمة اعراب، الإيميل: fatima19arab@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الأطر الإعلامية؛ الأزمات الاقتصادية؛ أزمة انخفاض أسعار النفط.

Abstract

This study seeks to identify the foundations of the press discourse of Al-Khabar newspaper regarding the issue of the repercussions of the drop in oil prices on the international market and its impact on the general budget in Algeria. As it mainly depends on fuel resources by 98%, which negatively affected the performance of all sectors, Based on this, we conducted a comprehensive survey of all the press issues on which the press rhetoric was based on the implications of the oil price crisis, and the time period was chosen from eleventh June 2014, to the end of the thirty One December 2014, This is the period in which there has been a lot of publishing about this issue, when the total sample size was determined to be 36 numbers, in addition to the type of approved sample, the intention sample, The study reached the most important results: The press talk is the most important and most intellectual art that the newspaper used in dealing with the crisis of low oil prices and its repercussions in Algeria by 50%, with the help of experts and economists, In order to elaborate and read the crisis in a deeper way, attention must be paid to it and to provide the necessary explanations and statements to enlighten public opinion and reassure it by presenting future expectations and solutions to confront this economic crisis. Accordingly, we recommend that when dealing with an economic crisis, writers specialized in economics who have the skill of writing and dealing with economic crises from all sides, and they are at a high level of professionalism, transparency and independence, should be used to give credibility to the content of press speeches and to ensure that they are presented objectively without the intervention of the editorial policy of the newspaper or other parties.

Keywords: discours. Media. frameworks; Economic crises; The crisis of low oil prices.

مقدمة:

تعد وسائل الاعلام وعلى رأسها الصحافة المطبوعة من وسائل الاتصال الجماهيرية الرئيسة التي نطمح من فحوى خطابها في إطار السياق الاقتصادي أن تكون طرفاً فاعلاً في رصد وتحليل تداعيات الأزمات ومن بينها الازمات الاقتصادية، وتزداد درجة اعتماد الجمهور عليها في ظل البحث عن تلبية الحاجة الاقتصادية من خلال خلق معاني ومقاصد لتفسيرات تلك القضايا. لان أهمية وحيوية نشاط الإعلام المطبوع وقت الأزمة يستدعي نوعاً من التشخيص لفحوى الخطاب الاعلامي من زاوية البحث عن مضمون خطاب الكتاب الاعلاميين ازاء أزمة انخفاض أسعار النفط في الجزائر على وجه الخصوص.

الدراسات السابقة:

1- الدراسات الأجنبية

1-1-دراسة "Robert M. Entman"، 1991: سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الأطر المختلفة للتعطية الإعلامية الأمريكية لحادثي سقوط الطائرة الإيرانية والكورية، والتعرف على التناقضات الموجودة في القصص الخبرية، والأشكال المختلفة للنصوص الصحفية، والكلمات والصور المحورية حول هاتين الحادثتين، في مجلتي "تايم" و"نيوزويك" وجريدة واشنطن بوست، ومحطة CBS التلفزيونية الأمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: استحوذ حادث الطائرة الكورية على التعطية الكبرى في وسائل الإعلام موضوع الدراسة في حين لم يحظ حادث سقوط الطائرة الإيرانية بنفس القدر من الاهتمام، واستخدمت وسائل الإعلام الأمريكية كلمة "متعمد" لوصف حادثة الطائرة الكورية، وكلمة "خطأ" لوصف حادثة الطائرة الإيرانية. (Robert M, Entman, 1991)

1-2-دراسة (Vrees, Peter and Semetko): 2001: هدفت الدراسة إلى التعرف على الأطر الخبرية المستخدمة في معالجة قضية بداية تداول العملة الأوروبية الموحدة اليورو EURO، في الأول من يناير 1999، وذلك في النشرات والبرامج الإخبارية في تلفزيونات أربع دول أوروبية، واشتملت الدراسة على الأخبار السياسية والاقتصادية الخاصة بأنشطة الاتحاد الأوروبي في بداية التعامل باليورو، وتضمنت العينة عشرة أيام مقسمة على فترتين من 1998/12/31 حتى الأيام الأولى من يناير 1999. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: بروز إطار الصراع Conflict frame في مقابل إطار النتائج الاقتصادية Economie Conséquences Frame، ووجود تفاوت في الاهتمام بهذا الحدث، فقد تراوحت المساحة الزمنية لتغطية هذا الحدث، ما يبين أن 40% إلى 60%، ويعكس ذلك تقييم هذا الحدث الاقتصادي على اعتباره بالغ الأهمية بالنسبة للدول الأوروبية. (Jochen Peter and Holli A. Semetko·Claes H. De Vreese, 2001)

1-3-دراسة "Ana, Seon-Kyoung & Karla Gover" 2009: سعت هذه الدراسة لمعرفة الإطار الخبري الذي تعتمد عليه وسائل الاعلام من بين الأطر الخمسة: المسؤولية، الاهتمام الإنساني، الصراع، الإطار الاقتصادي والأخلاقي، حيث استهدفت الدراسة أداة تحليل مضمون الأطر الخبرية التي قدمت بها الأزمات خلال عام 2006 لجمع المعلومات. ومنه توصلت الدراسة إلى: أن وسائل الاعلام تميل إلى الاعتماد على إطار المسؤولية في تغطيتها للأزمات

تليها استخدام الإطار الاقتصادي، وجاء إطار الصراع في المرتبة الثالثة. (Ana, Seon-Kyoung & Gover-Karla K, S.A, 2009)

4-1- دراسة معهد جريل للبحوث (Grail Research, 2009) About media coverage of the global economic crisis

حيث أن هذه الدراسة سعت إلى التعرف على التغطية الإعلامية لأخبار الأزمة الاقتصادية في كبرى وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية من خلال عينة من الصحف: التايم، ستريت جورنال وول"، كما تضمنت عددا من المواقع الالكترونية كموقع السي إن إن، وواشنطن بوست، وعدد من المحطات كالراديو، ووكالات الأنباء، وتم تحليلها في فترة من 2007 حتى نهاية عام 2008. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن وسائل الإعلام اكتفت بنقل الأخبار السلبية وإثارة حالة من الهلع دون أن تقدم أي تحليلات، أيضا لم تراع وسائل الإعلام الدقة في عرض البيانات المالية، وموقف الشركات مما أدى إلى تضخم القيمة الوهمية لهذه الشركات. (Research Grail, 2009)

2- الدراسات العربية:

1-2- دراسة أسامة عبد الرحيم، الخطاب الصحفي في الأزمات الاقتصادية، 2008: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الخطاب الصحفي في صحف الأهرام والوفد والمصري اليوم اتجاه الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة الخبز. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن الخطاب في صحف الدراسة (الأهرام، والوفد، والأسبوع) تطرق إلى مفهوم وأسباب وجذور وتداعيات وآثار الأزمة الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي، كما تناول الإجراءات التي اتخذتها مصر والعالم لمواجهة الأزمة، وجاء خطاب كل من جريدتي: الوفد والأسبوع سلبيا اتجاه الأزمة وإجراءات الحكومة لمواجهتها في حين اتسم الخطاب الصحفي في جريدة الأهرام بالطابع الإيجابي الدعائي المؤيد للحكومة. (أسامة عبد الرحيم، 2008)

2-2- دراسة "أحمد العيثم"، تناول وسائل الإعلام السعودية للأزمة الاقتصادية، (2009): استهدفت الدراسة رصد تفاعل وسائل الإعلام السعودية مع أخبار الأزمة الاقتصادية، حيث قام الباحث بتحليل مضمون الصحافة السعودية منذ وقوع الأزمة حتى مارس 2009. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن التحليلات الاقتصادية من جانب الأكاديميين ورجال الاقتصاد تتال مساحات كبيرة وصلت أحيانا إلى أكثر من 50%، كما أن الصحف السعودية اهتمت على الأخبار الواردة من مكاتب العلاقات العامة في الشركات والبنوك، أما الأخبار الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الحكومية وجدها الباحث فترة على شكل تصريحات لمسؤولين حكوميين، وأخرى من خلال وكالة

الأبناء السعودية التي عادة ما تكون الأخبار من خلالها ذات صبغة رسمية بحتة، كما تزايد اهتمام الصحافة السعودية بأخبار الأزمة وزيادة عدد الصفحات الاقتصادية من صفحة واحدة إلى أربع صفحات مع ملحق يصل إلى اثني عشر صفحة، وعدد قليل جدا للصحفيين المناط بهم العمل في متابعة الصفحات الاقتصادية يحملون مؤهلا في الاقتصاد. (أحمد العيثم، 2009)

2-3-دراسة "سحر فاروق الصادق"، الأطر الإعلامية لخطاب الأزمات الصحية بالصحافة المتخصصة بالتطبيق على وباء أنفلونزا الخنازير، 2010: استهدفت هذه الدراسة تحليل خطاب بعض الأبواب والصفحات المتخصصة بالمجلات العامة، وتحليل بعض المجلات المتخصصة خلال الفترة من 28 أبريل 2009، وحتى 1 نوفمبر 2009، وأطر معالجة أزمة وباء أنفلونزا الخنازير بها. وقد توصلت إلى النتائج الآتية: بروز الإطار المدعم للقيادة السياسية ورموزها بمستويات وحدود متباينة فانقسم إلى مؤيد، ومؤازر للحكومة في موقفها حيال وباء أنفلونزا الخنازير، وكان ترتيب الأطر التي تم توظيفها يأتي فيه إطار بث الطمأنينة والتهنئة، ثم الإطار المعلوماتي، ثم الإطار النقدي، ثم الإطار الوقائي التوعوي (إطار التمكين)، ثم إطار البعد المجتمعي الذي يحمل عددا من الاسقاطات الاجتماعية والاقتصادية، وإطار الهروب من الأزمة، وإطار التحليل العميق والشامل لفهم أبعاد الأزمة الخفية والكامنة وراء المشاهد السريعة والمتعاقبة المتصلة بالوباء. (سحر فاروق الصادق، 2010)

2-4-دراسة "بسنت محمد عطية": المعالجة الإخبارية للأزمات الاقتصادية المصرية في القنوات الموجهة بالعربية واتجاهات الجمهور حيالها، 2014: استهدفت هذه الدراسة معرفة درجة اعتماد الجمهور المصري على القنوات الموجهة باللغة العربية خلال الأزمات الاقتصادية المصرية، بالإضافة إلى دراسة الآثار الناتجة عن هذا الاعتماد، كما حاولت التعرف على طبيعة المعالجة الإخبارية لهذه القنوات، والدور الذي تقوم به نشرات الأخبار والبرامج بالقنوات الموجهة باللغة العربية في تكوين اتجاهات الجمهور المصري نحو الأزمات الاقتصادية المصرية وتداعياتها المختلفة، من خلال دراسة مسحية وذلك باستخدام أداة تحليل مضمون لقنوات BBC، وروسيا اليوم، وFrance 24، وأداة الاستبيان على عينة عمدية قوامها 400 مفردة من الجمهور المصري، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الآتية: أنه في علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين اعتماد الجمهور المصري على القنوات الموجهة بالعربية في الحصول على معلومات حول الأزمات الاقتصادية والآثار الناتجة عن اعتمادهم، كما يوجد ارتباط بين شدة دوافع التعرض للقنوات التلفزيونية الموجهة

بالعربية وتبني أطر المعالجة الإخبارية لهذه الأزمات كما تقدمها تلك القنوات. (بسنت محمد عطية محمد، 2014)

2-5- دراسة شريف محمد نبيل، المعالجة الإعلامية لأحداث العنف وتأثيرها على الأزمات الاقتصادية بعد الثورة، 2015: سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين المعالجة الإعلامية لأحداث العنف بشكل عام والأزمات الاقتصادية بشكل خاص، وسيادة حالة الذعر والقلق العام لدى الجمهور مما يدفعه إلى القيام بسلوك اقتصادي غير رشيد الأمر، والتعرف على تأثير وسائل الإعلام في تغيير وعي وسلوك المشاهدين اتجاه الأزمات الاقتصادية والعنف، وهي دراسة وصفية اعتمدت على منهج المسح باستخدام أداة الاستبيان على عينة قوامها 400 مفردة. وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: ارتفاع نسبة من يرى عدم الحيادية في تناول الأحداث الاقتصادية والاجتماعية الجارية أدى إلى رفع معدلات العنف لدى المجتمع المصري إلى حد ما نسبته 52.50%، أما بالنسبة لأسباب متابعة عينة الدراسة للأحداث الجارية في التلفزيون ارتفعت نسبة من تابع للحصول على معلومات وقضايا ومشكلات مصر بنسبة 49.50%، وللحصول على أهم المستجدات الاقتصادية والسياسية الساحة بنسبة 33%، وللحصول على معلومات استخدامها في النقاش والحديث مع الآخرين بنسبة 31.20%. (شريف محمد نبيل مصطفى، 2015)

تحدد أهم أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في النقاط التالية:

-أفادت الدراسات السابقة الباحثة من خلال الاقتراب من موضوع الدراسة لإضافة أزمة اقتصادية جديدة ودراساتها إعلامياً، واستكمال بعض النقاط غير المدروسة في التراث العلمي، كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة للتأكد من صحة الأدوات والمنهج والمداخل النظرية المتبعة، كما أن التراث العلمي أعطاني كباحثة إمكانية التعرف على مدى اهتمام الصحافة العربية وكذا الأجنبية بمعالجة الأزمات الاقتصادية، مما يمهّد الطريق لدراسة أطر معالجة الاقتصاد الجزائري في الصحافة المحلية وحتى الدولية.

-ساهمت الدراسات السابقة في مساعدة الباحثة على اختيار أدوات جمع البيانات الأكثر ملائمة لهذه الدراسة، لأن أغلب الدراسات استعانت بالمقابلات والاستبيان واعتمدت على أداة تحليل مضمون الكمي والكيفي بينما قل الاعتماد على تحليل الخطاب أو حتى على آلية من آلياته.

-أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تم حصره في أن هذه الدراسة الحالية جمعت ما بين الأدوات الكمية والأدوات الكيفية، حيث اعتمدت على استمارة تحليل مضمون مع آليتين تحليل خطاب هما: آلية القوى الفاعلة وآلية الأطر المرجعية، لتحليل محتوى صحيفة الخبر الخاصة.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

انطلاقا من الدراسات السابقة والتراكم المعرفي تسعى هذه الدراسة في البحث حول تسائل رئيسي مفاده: كيف طرح منتجو الخطاب الاعلامي مضمون الخطاب لتداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر من خلال صحيفة الخبر اليومي؟

وقد تفرع عن هذا مجموعة من الاسئلة الفرعية وهي كالاتي:

ماهي الأشكال الصحفية التي تم توظيفها لازمة انخفاض أسعار النفط في الخطاب الاعلامي لصحيفة الخبر؟

ما هي المصادر الصحفية للموضوعات التي تناولت تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر في صحيفة الخبر؟

كيف وظفت الأطر الإعلامية التي قدمها منتجو الخطاب لازمة انخفاض اسعار النفط؟

ما هي الأطر المرجعية التي استند عليها منتجو الخطاب المدروس في تقديم أطروحاته بشأن القضية؟

ما هو دور القوى الفاعلة التي أبرزها الخطاب الاعلامي اتجاه تداعيات انخفاض أسعار النفط وأدوار وصفات هذه القوى؟

أهداف الدراسة:

- معرفة سلطة الاهتمام بقضية النفط في التداول وذلك حسب معايير الطرح الإعلامي.
- رصد الأساليب الفنية في تناول الأزمة النفطية وتداعياتها في مواد الرأي بالصحيفة محل الدراسة.
- معرفة دور القوى الفاعلة التي أبرزها الخطاب الاعلامي اتجاه الأزمة وصفاتها سلبا أو إيجابا.

تحديد مفاهيم الدراسة:

1- الأطر الإعلامية: أكد "تود جيتلين" (Todd Gitlin) على أن الأطر الإعلامية هي "عملية الاختيار الدائم، التي من خلالها يتم التأكيد على أحداث بعينها، واستبعاد أحداث أخرى في الموضوعات الإعلامية"، فهو ينظر إلى الأطر، أو عمل الأطر، على أنه "القدرة على اختيار الأحداث للتغطية وتفسير هذه الأحداث بطريقة معينة". (Meseret, 2000, p224)، ولفهم هذا المصطلح "الاطر" تقوم المنظمات الإخبارية باختيار كيفية تقديم قصصها بطرق مفهومة، والعمل على التوصيل بشكل دقيق للاطر التي قدمتها المصادر في تصريحاتها، والتي تعبر عن القيم الإخبارية، وهو ما يُطلق عليه التغطية المتوازنة، ولكن في بعض الأحيان قد يقوم العاملون بهذه المنظمات الإخبارية بإدخال رؤيتهم الخاصة على هذه الأطر. (Akyypers, 2010, p13)، كما يهتم الصحفيون أيضاً بنفس العملية عندما يصفون العالم السياسي، ويختارون صوراً وكلمات لديها القوة في التأثير في تفسير وتقييم الجمهور، وبالمثل تحدث عملية التأطير للأخبار في وسائل الإعلام. (Jenning and Oliver, p18) وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة، حيث تسعى إلى التعرف على الأطر التي تستخدمها الصحافة المكتوبة الجزائرية محل الدراسة عند تقديمها لأزمة انخفاض أسعار النفط في الجزائر وتداعياتها خلال عام 2014.

أما من الناحية الإجرائية نقصد بالاطر الإعلامية أنها عملية تفاعلية بين الأطراف الفاعلين في بناء المحتوى، ويحكمهم عوامل داخلية (كبيئة العمل الصحفي، والاعتبارات الشخصية والنفسية وغيرها)، وعوامل خارجية (بمعنى عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية وغيرها). والبداية تبدأ بانتقاء القائم بالاتصال (الصحفي) لقضية اقتصادية (الأزمة النفطية)، والوسيلة (الصحيفة)، حيث تركز على بعض جوانب القضية الاقتصادية وإبرازها، مع إغفال الجوانب الأخرى، باستخدام أطر وأدوات لنقل وتفسير الأزمة الاقتصادية، وذلك بهدف التأثير في الرأي العام، واستجابة الجمهور اتجاه هذه الأزمة.

2- الأزمات الاقتصادية: وفي المعجم الوجيز في مادة أزم: أزم على شيء أزمأ أي عض بالضم كله عضاً شديداً، وتقال أزم الفرس على اللجام وأزمة السنة، أزمأ أي اشتد قحطها، تأزم: أصابته أزمة، والأزمة: الشدة والقحط، والجمع أو أزم وأزمات، نقول أزمة اقتصادية وأزمة سياسية أي نقصد بها القحط والحمية. (حموي، 2001، ص16)، ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (Kipview) أي بمعنى لتقرر (todecide)، ويحدد قاموس "Webster" الأزمة:

بأنها "فترة حرجة أو حالة ير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم، هجرة مبرحة من الألم، عطل أو خلل وظيفي" (مجمع اللغة العربية، 1998، ص ص 15-19)، كما تعد ظاهرة فجائية أو تقاوم موجع أو خطر لحالة ما، وهي وليدة الأزمة أي التهاب الزائدة. (Le Grand la Rousse, 75283, p324) وفي نفس السياق عرفت الأزمة بقحط جذب، ضيق وشدة: أزمة سياسية، أزمة نفسية، وفي الاقتصاد عرفت بالاختلال التوازن الاقتصادي وكذا التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. (جبران، 2001، ص 78)

كما يعرفها (فليبس) بأنها "حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتماداً على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة". (Norman Phelps, 1986 , p6)، فهي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة، كما أنها " لخطوة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار، تجعله في حيرة بالغة اتجاه أي قرار يتخذه في ظل دائرة خبيثة من عدم التأكد، وقصور المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج وتداعي كل منها بشكل متلاحق، ليزيد من درجة المجهول عن طريق تطورات ما قد تحدث مستقبلاً من الأزمة وفي الأزمة ذاتها". (الخضري، 1994، ص 19)

أما من الناحية الإجرائية تتمثل الأزمة الاقتصادية في هذه الدراسة على أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر لسنة 2014، حيث تعرف المعالجة الإعلامية للأزمات الاقتصادية: بأنها الحالة الاستثنائية التي تمر بها المؤسسات الإعلامية المختلفة استجابة للمتغيرات التي تفرضها الأزمة على حياة الفرد اليومية أو المجتمع ككل، وفيها ترتفع نسبة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام وتزداد المعالجة الإعلامية لها وتتنوع أشكالها ما بين صحف وخطابات صحفية لكتاب صحفيين مثلاً التناول الإعلامي للأزمة النفطية في الجزائر وتداعياتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لقي إقبال كبير من التغطية من طرف وسائل الإعلام خاصة صحف محل الدراسة وذلك لتلبية الاحتياجات المتباينة من قبل أفراد الجمهور وإشباع رغبتهم في الحصول على المعلومات.

3- أزمة انخفاض أسعار النفط: نقصد بأزمة انخفاض أسعار النفط في الجزائر: على أن الجزائر في الآونة الأخيرة تعاني من تقلبات شكلت بموجبها تحديات اقتصادية كبيرة، حيث أظهر انخفاض أسعار النفط ضعف في الاقتصاد المحلي، وترجم هذا العجز في عائدات ومدا خيل الحكومة للمرة الأولى منذ أكثر من 15 عاماً، ويرجع هذا التقلص لبيئة الاستثمار التي لم تكن مشبعة على فتح الأسواق الخارجية خارج مجال المحروقات، حيث شهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 2014 حالة من الخوف والهلع لانخفاض أسعار النفط تزامناً مع تراجع الطلب عليه ووجود فائض في العرض بشكل حاد وغير طبيعي مما أثر سلباً على الصناعة البترولية واقتصاديات الدول المستهلكة أو المصدرة للبترول.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج المسحي لأنه يسعى إلى التحليل والكشف عن جميع الجوانب المحيطة وكذا معرفة جميع القوى الفاعلة والأطر المرجعية التي ركز عليها الكتاب في معالجتهم للأزمة النفطية في الجزائر وتداعياتها في الصحيفة محل الدراسة ولتبيان الإعلام المتبادل بين الظواهر، أو بين عناصر الظاهرة المدروسة.

مجتمع الدراسة وعينته:

يشمل الجانب التحليلي من الدراسة الخطاب الصحفي صحيفة الخبر اليومية الخاصة، وذلك خلال الفترة التي تناولها البحث أي من جوان 2014 إلى غاية ديسمبر 2014، حيث تم اختيار الصحيفة كونها الأكثر انتشاراً ومقروئية، كما أنها تحتوي على كثافة في النشر خاصة في مجال مقالات الرأي، كما تم اختيار مجموعة من الأعداد التي صدرت في الصحيفة اليومية المختارة بطريقة قصدية بإحصاء جميع مواد الرأي الصادرة خلال الفترة المذكورة سلفاً والتي تناولت قضية "أزمة انخفاض أسعار النفط في الجزائر وتداعياتها"، مهما كانت القوالب الصحفية التي صيغت فيها (المقال الافتتاحي، المقال التحليلي، العمود، التعليق، الحديث الصحفي).

أدوات وأساليب التحليل:

إن توظيف الأداة تحليل المضمون قصد جمع المعطيات وتحليلها، كان ذلك بهدف الكشف عن الصورة الحقيقية لأزمة انخفاض أسعار النفط في الجزائر وتحديد موقف الصحيفة من هذه الأخيرة، مع العلم أن التحليل هو عملية ملازمة للفكر الإنساني، تستهدف إدراك الظواهر بوضوح من خلال عزل عناصرها بعضها عن بعض، ومعرفة خصائص أو سمات هذه العناصر،

وطبيعة العلاقات التي تقوم بينها، والمحتوى في علوم الاتصال والإعلام: "هو الذي كل ما يقوله الفرد أو يكتبه ليحقق أهداف اتصالية مع الآخرين، وهو عبارة عن رموز لغوية يتم تنظيمها بطريقة معينة مرتبطة بشخصية الفرد وسماته الاجتماعية ويستهدف جمهورا محددا سماته واحتياجاته واهتماماته ليدركوا ما في المحتوى من معان وأفكار فيتحقق اللقاء بين المصدر والجمهور". (محمد عبد المجيد، 1995، ص234)، حيث سنقوم في هذا البحث بإجراء عمليتي التحليل الكمي والكيفي للمحتوى المادة الإعلامية المتعلقة بأزمة انخفاض أسعار النفط في الجزائر وتداعياتها من خلال جريدة الخبر. كما نستعين بآليات تحليل الخطاب، باعتبار أن أداة تحليل الخطاب آلية أساسية للتحليل الكيفي على مستوى مواد الرأي التي تناولت الخطاب الصحفي للكتاب الصحفيين الجزائريين حول تداعيات انخفاض أسعار النفط من خلال صحيفة "الخبر"، باعتبار أن آلية تحليل الخطاب أحد الأساليب الكيفية التي كثيرا ما يتم استخدامها في الدراسات الأكاديمية في حقل الإعلام والعلوم السياسية، ونظرا لطبيعة الدراسة التي تعتمد على الرصد الدقيق والشامل لخطابات الكتاب بشأن الأزمة النفطية المطروحة وبهدف تحليلها وتفسيرها مع ما يتماشى وأهداف الدراسة ارتأينا أن نعتمد على بعض آليات تحليل الخطاب المتمثلة في آلية القوى الفاعلة وآلية الأطر المرجعية كآليات ملائمة لمضمون وطبيعة الدراسة.

عرض وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة في سياق التحليل الكمي والكيفي لفئات شكل المادة الإعلامية:

1- فئة الأنواع الصحفية المستخدمة في معالجة الموضوع من خلال الصحيفة محل الدراسة.

جدول رقم(01): يوضح الأنواع الصحفية الفكرية التي تناولت موضوع تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر من خلال صحيفة الخبر.

الأنواع الصحفية	التكرار	النسبة
المقال	10	16.67%
افتتاحية	—	0%
العمود	5	8.33%
التعليق	15	25%
الحديث الصحفي	30	50%
المجموع	60	100%

تعكس المعطيات الرقمية المبينة في الجدول أعلاه، الى أن صحيفة الخبر اهتمت بتناول وتحرير المواضيع المتعلقة بأزمة انهيار أسعار النفط وتداعياتها في الجزائر، حيث احتل الحديث الصحفي المرتبة الأولى بنسبة 50% من مجموع المواضيع التي بلغت 60 موضوع، يليه التعليق الصحفي بنسبة 25%، كما تمكنت معالجة الصحيفة قضايا الأزمة النفطية الراهنة في شكل مقال قدرت بـ 16.67%، أما العمود فجاء بنسبة 8.33% هي وان كانت ضئيلة فإنها تعكس اهتمام الجريدة محل الدراسة بقوالب الرأي في معالجتها للأزمة ورغبتها في صنع رأي عام حول الموضوع، بينما الافتتاحية فإن الجريدة لم توظف هذا النوع الصحفي.

فرغم استخدام صحيفة الخبر لأكثر من نوع صحفي غير أن بيانات الجدول توضح لنا غلبة الحديث الصحفي على مختلف المواضيع، حيث اهتمت الصحيفة بإجراء أحاديث وحوارات مع متخصصين اقتصاديين وماليين وحتى أعضاء من الأحزاب لفهم الأزمة وتحليلها وفهم تداعياتها محاولين إيجاد حلول أو بدائل لمواجهة الأزمة، وباعتبار أن هذه الأخيرة شغلت اهتمام الرأي العام فرضت الاستعانة بالخبراء والمحللين لإيضاح جوانبها واستشرافها وتوضيح تداعياتها وغيرها، فاستخدام الصحيفة لهذا النوع الصحفي في نقل موضوع أزمة انخفاض أسعار النفط وتداعياتها في الجزائر كونه يهدف الإعلام والتأثير على القراء، ويدفع إلى اتخاذ موقف وتشكيل رأي اتجاه الأزمة النفطية الراهنة يكون أكبر، كما أنها تناولت وبنسبة معتبرة من موضوع الأزمة النفطية محل الدراسة في شكل تعليق صحفي هذا النوع الذي يدخل في بناء جميع الأنواع الصحفية الفكرية، حيث يحتل التعليق الصفحة الأخيرة في صحيفة الخبر بقلم "سعد بوعقبة"، فهو مقال قار في الصحيفة يتناول المواضيع التي تحتاج إلى تعقيب وشرح، حيث اهتمت الجريدة كثيرا بهذا النوع الصحفي ووظيفته في تناول المواضيع الخاصة بأزمة الاقتصادية وتداعياتها وسوق النفط، وتقلبات أسعار البترول، وكذا المواضيع الخاصة بدور منظمة الأوبك والشركات البترولية، وموقف الجزائر باعتبارها عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط، والسياسات المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية للتصدي لانهيار أسعار النفط وتأثيراتها على الصعيد المحلي والدولي، نلاحظ كذلك أن الصحيفة تناولت الموضوع و بنسبة ضئيلة في شكل مقال وعمود مقارنة بالأنواع الأخرى ، هذه الأنواع التي يكمن هدفها في تبادل الآراء والمواقف وذلك للتعبير عن رأي اتجاه الأزمة وتفسيرها وشرحها للقراء، وكون أن العمود يتميز بالنقد للمواضيع وبطابع هزلي وسخري وبنبرة حادة من خلال الغوص في كل ما هو خفي وتقديمه للقارئ مع الاستعانة في ذلك بالحجج

والبراهين والأدلة، فاهتمام الجريدة بقوالب الرأي في معالجة الأزمة ساهم في افراز مسائل خلافية حول الموضوع، كما لاحظنا غياب كلي للنوع الصحفي الافتتاحية هذا راجع لكون جريدة الخبر لا تتوفر على افتتاحية .

2- فئة المصادر المعتمدة في معالجة الموضوع من خلال الصحيفة محل الدراسة.

الجدول رقم (02): يوضح مصادر مواضيع أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر من خلال جريدة الخبر:

مصدر الموضوع	التكرار	النسبة
صحفي محرر	30	50%
كتاب صحفيين	17	28.33%
وكالة أنباء	—	—
خبراء ومتخصصون	10	16.67%
مصدر حكومي	3	5%
دون مصدر	—	—
المجموع	60	100%

عند ملاحظة الجدول يتبين أن الصحيفة اعتمدت على مجموعة من المصادر في نقل مواضيع أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر محل الدراسة، ويظهر جليا أن الصحيفة قد اعتمدت بالمرتبة الأولى على الصحفيين المحررين بنسبة 50% بالمائة، تليها مباشرة بنسبة 28.33% بالمائة للكتاب الصحفيين، ضف الى ذلك نسبة 16.67% من مصادر معلومات جريدة الخبر اليومي، تمثلت في الاستعانة بالخبراء والمتخصصون، ثم نجد مصدر حكومي بنسبة قدرت 5% بالمائة وبثلاثة تكرارات، وكالة الأنباء بدورها هي مصدر من المصادر الصحفية لكن لاحظنا عدم توظيف الجريدة لها، سواء كانت وطنية أو عربية أو غربية في هذه الفترة التي نحن بصدد دراستها، كما لا توجد أي إشارة إلى مواضيع دون مصدر وهذا يضيف مصداقية أكثر على مضامينها الإعلامية، هذا الأمر جد منطقي ما يفسر غياب الإشارة الى هذان المصدران في المواضيع كوننا اعتمدنا على الأنواع الصحفية الفكرية التي تحمل موقف ورأي للقراء ازاء الأزمة المعالجة، فلا نحتاج الى هذه المصادر الإخبارية في دراستنا.

إن اعتماد الصحيفة على الصحفيين المحررين لتشخيص الأزمة الاقتصادية وتداعياتها راجع إلى تغطية الصحفيين المركزيين لنشاط الحكومة والحلول التي بادرت بها بشأن الأزمة إضافة إلى نقل بعض التصريحات للوزراء كوزير سلال، وحضور الندوات واللقاءات الصحفية التي تنظمها الأحزاب والجمعيات بالعاصمة هذا ما يتطلب حضور الصحفيين، ومن كتاب الجريدة والاعتماد عليهم كمصدر لاستقاء المعلومات نظراً لما يقدمونه من إسهامات من خلال المقالات والأعمدة والتعليقات (كمواد رأي) التي يكتبونها والتي تحتوي على تحليل عميق وتفسير للأوضاع المحيطة بالأزمة، أمثال سعد بوعقبة من خلال عدة تعليقات تحليلية وفكرية منها، وكتاب أعمدة صحفية التي تنشرها الصحيفة كل أسبوع، أما المواضيع التي دارت حول الأزمة النفطية الجزائرية اعتمدت الجريدة على مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والمتخصصين لكتابة مقالاتهم والإدلاء بدلوهم في إيضاح زوايا وتداعيات الأزمة الاقتصادية، حيث تضم الجريدة مجموعة من الأركان من بينها ركن الاقتصاد الذي ساهم الكثير من الخبراء لتنشيط وتقديم الموضوع الهام والحساس على الساحة الوطنية والدولية، ورصدنا مجموعة كبيرة من المواضيع التي تناولت الأزمة أزمة تراجع موارد المحروقات من خلال هذه الصفحة، بالإضافة الى مجموعة من الخبراء والمتخصصين سيتم ذكرهم بالتفصيل في فئة القوى الفاعلة، كما اعتمدت الجريدة أيضاً على مصدر حكومي وهذا راجع للدور الذي قامت به بعض الأحزاب المعارضة وإطلاقاً لبعض المبادرات لحل الأزمة وذلك في شكل حوارات تنديديه تحلل فيها الأزمة وتعالجها عن طريق ذكره للأسباب ورصد خوف الحكومة والخطر المحدق باقتصادها وذكر التداعيات التي تسببت فيها هذه الأخيرة، ومحاولة تنبيه السلطة لمراجعة سياستها الاقتصادية.

3- فئة مجالات المواضيع التي تناولتها الصحف محل الدراسة حول تداعيات انخفاض أسعار النفط في

الجزائر 2014:

الجدول رقم (03): يوضح عدد مواضيع أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر في كل عدد من أعداد جريدة الخبر.*

مراحل الأزمة	رقم العدد	التكرار	النسبة المئوية
	7460	01	1.51%

* المواضيع التي تم إبرازها والإشارة إليها في الصفحة الأولى وأعيد تكرارها وتفصيلها في الصفحات الداخلية والصفحة الأخيرة تم حسابها على أساس أنها مواضيع.

7540	01	%1.51	مرحلة بداية الأزمة
7556	02	%3.03	
7558	02	%3.03	
7578	02	%3.03	
7579	03	%4.55	
7583	02	%3.03	
7590	02	%3.03	
7592	03	%4.55	
7593	01	%1.51	
7596	01	%1.51	
7607	01	%1.51	مرحلة ذروة الأزمة
7611	02	%3.03	
7622	01	%1.51	
7623	02	%3.03	
7625	01	%1.51	
7627	02	%3.03	
7631	03	%4.55	
7632	01	%1.51	
7633	01	%1.51	
7635	01	%1.51	
7636	01	%1.51	
7639	01	%1.51	
7643	03	%4.55	
7644	03	%4.55	
7645	02	%3.03	
7650	02	%3.03	

7651	02	3.03%
7652	01	1.51%
7653	02	3.03%
7654	01	1.51%
7655	04	6.06%
7656	03	4.55%
7657	02	3.03%
7658	02	3.03%
7659	02	3.03%
المجموع	66	100%

يوضح الجدول أعلاه مواضيع أزمة انخفاض أسعار النفط وتداعياتها في الجزائر على مستوى كل عدد من أعداد العينة المختارة وما يلاحظ أن أكثر الأعداد التي اهتمت بهذه الأزمة كانت في مرحلة ذروة الأزمة، بحيث نجد أكثر المواضيع المنشورة بلغ عددها أربع مواضيع في كل من العدد 7655 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2014 بنسبة 6.06 %، ثم كل من الأعداد 7579، 7592، 7631، 7643، 7644، 7656، بثلاث مواضيع ونسبة 4.55 % لكل عدد منها، وعلى التوالي كذلك نجد المواضيع 7556، 7558، 7578، 7583، 7590، 7611، 7627، 7645، 7650، 7651، 7653، 7657، 7658، 7659 بموضوعين بنسبة 3.03 %، أما عن باقي الأعداد الأخرى نجد المواضيع بها بنسبة متساوية بلغت 1.51 % لكل منها وهي المواضيع التي نشر فيها موضوع واحد.

كما بلغ عدد مواضيع أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر في مرحلة ذروة الأزمة لوحدها 46 موضوع متفوقة بذلك على مرحلتي بداية الأزمة وتراجعها، حيث بلغ عدد المواضيع في مرحلة بداية الأزمة 20 موضوع، أما مرحلة تراجع الأزمة لم نسجل أي موضوع، كوننا أمام أمر الواقع أن في هذه الفترة لم نسجل أعداد درست مواد الرأي بل وجدنا مواد خبرية كالخبر والتقرير تناولت مرحلة تراجع الأزمة الاقتصادية باعتبار صحافتنا صحافة خبرية لا صحافة رأي كما لها دور سلبي، لذلك لم نقم بتحليلها كون موادنا مبنية على رأي الكتاب الصحفيين ، فتقلص الاهتمام بالأزمة في هذه الفترة ما بعد الأزمة راجع الى أن الأزمة مستمرة

الى يومنا هذا والأسعار باقية تتأرجح مرة ترتفع ومرة تنخفض، فهذه الأزمة الاقتصادية انتقلت من أزمة ظرفية الى أزمة دائمة بتجاوزها سنتين مع إمكانية امتدادها الى غاية سنة 2020، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية والنزاعات العسكرية التي تسببت مباشرة في الصدمة البترولية الحالية فلا يزال اقتصادنا ريعي بالرغم من المبادرات والبدائل التي اقترحتها الحكومة لتحويله الى اقتصاد انتاجي.

ويرجع ارتفاع نسبة المواضيع في مرحلة ذروة الأزمة الى أن هذه المرحلة كانت هي الأعنف في حياة الأزمة حيث كانت كبدية لتداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر حيث هبط فيها سعر النفط هبوطا كبيرا، ووجدت السلطة نفسها بين فكي كماشة لافتها لعصب المال الذي كانت تستعمل ريعه لإخماد احتجاجات الشارع التي قد ينجم عنها فوضى الربيع العربي، كما عرف الوضع الاقتصادي من حيث تدهور أسعار البترول عجز البلاد عن الوفاء بالتزاماتها نحو الشعب وكثرة زمر الفساد وتعاضم الاستبداد من عمليات النهب وتحويل المال العام، كما فرض على الجزائريين النقشف لأنها غير قادرة على وقف الفساد وعلى نجاعة التسيير وفعالية الإدارة، ولجأت لتقييد الحريات والتحجج بالأزمة لرفض التغيير والديمقراطية، كما أنها فقدت المؤسسات والكفاءة، كما تواصلت فصول الصدمة التي عرفت عمق الأسواق النفطية واستمرت معها التداعيات السلبية على الاقتصاد الجزائري المبني أساسا على إيرادات المحروقات كانخفاض حاد في العائدات وارتفاع قياسي للعجز في الميزانية وتآكل للاحتياطيات وتهوى الدينار وعاشت تحت ضغط شح الموارد المالية كدوبان ناتج احتياطي الصرف ونضوب صندوق ضبط الموارد وعجز في دفع الأجور، مما أفشل تنويع الاقتصاد وعزى عجز الحكومة وولد ذعر وخوف لديها، في وقت تأخرت لإيجاد البدائل التي يمكن من خلالها امتصاص الصدمة المرتقبة في غضون السنوات القادمة، وهو ما جعل صحيفة الخبر تولي لهذه المرحلة الممتدة من جوان 2014 الى ديسمبر 2014 أهمية كبيرة وكثافة للنشر خاصة في تغطيتها الصحفية، وتخصص لها مساحة معتبرة على صفحاتها، فكما هو معروف أن مرحلة ذروة الأزمة هي التي تتزايد فيها المعالجة الإعلامية والتغطية المباشرة للموضوع المعالج كونها تشكل مادة صحفية بالنسبة للجريدة، كما أنها تتميز بالأنية والفورية في نقل أحداثها وتطوراتها وهو ما يتطلب مواكبتها وتحليلها وتقديمها للرأي العام ليستهلكها مما تولد فيه رأي وموقف ازائها.

4-فئة أطر الأسباب

الجدول رقم (04): يوضح فئة مواضيع أسباب أزمة انهيار أسعار النفط في الجزائر في جريدة الخبر.

الأسباب	التكرار	النسبة
فائض في العرض مقابل انكماش في الطلب.	20	20.83%
تطوير بدائل الغاز والنفط الصخري في الولايات المتحدة.	16	16.66%
تقليص واردات أكبر دولة مستهلكة للنفط (الصين).	08	8.33%
صراع أقوى العالم من أجل كسر عضد الاقتصاد للبعض الآخر.	07	7.30%
عودة الاستقرار إلى الإنتاج النفطي الإيراني والنيجيري والليبي	05	5.21%
إخفاق منظمة الأوبك (المصدرة للبترول) في تقليص الإنتاج	16	16.66%
المبادرات مجمدة وحتى المؤسسات والشركات عاجزة.	02	2.08%
بقاء الأيادي مكتوفة والكفاءات معطلة.	03	3.13%
أخرى	19	19.80%
المجموع	96	100%

يتضح لنا من الجدول الرقم (04) الخاص بفئة أسباب انهيار أسعار النفط أن فئة أسباب فائض في العرض مقابل انكماش في الطلب هي التي تصدرت، إذ تكررت في 20 مرة بنسبة 20.83%، تتبع هذه النسبة أسباب أخرى التي أولت إلى أسباب مضاربة وجيوسياسية، واللجوء الى أسواق " سبوت" التي توفر أسعاراً منخفضة، النزاعات العسكرية بنسبة 19.80%، ومآثلها متغير تطوير بدائل الغاز والنفط الصخري في الولايات المتحدة في نفس النسبة والتكرار مع عامل إخفاق منظمة الأوبك (المصدرة للبترول) في تقليص الإنتاج ب 16 تكرار ونسبة 16.66%، تليه نسبة تقليص الواردات أكبر دولة مستهلكة للنفط (الصين) التي تقدر ب 8.33% وب 08 تكرارات، ثم سبب صراع أقوى العالم من أجل كسر عضد الاقتصاد للبعض الآخر ب 7 تكرارات ونسبة 7.30%، بينما لم تظهر مختلف العوامل التي تسببت في تراجع أسعار النفط في الجزائر إلا بنسب ضئيلة، كسبب عودة الاستقرار إلى الإنتاج النفطي الإيراني والنيجيري والليبي ب 5 تكرارات ونسبة 5.21%، وعامل بقاء الأيادي مكتوفة والكفاءات معطلة بلغت 03 تكرارات بنسبة 3.13%، وأخيراً نجد من بين الأسباب المبادرات مجمدة وحتى المؤسسات والشركات عاجزة بتكرارين ونسبة 2.08%.

ويأتي تركيز الصحيفة على أهم الأسباب التي ساعدت على انهيار أسعار النفط وتداعياتها أبرزها: أن الفائض في العرض مقابل الانكماش في الطلب، وعامل تطوير البدائل كالغاز والنفط الصخري في الولايات المتحدة، وعامل تقليص واردات أكبر دولة مستهلكة للنفط، وعامل مضاربة وجيوسياسية، إخفاق منظمة الأوبك (المصدرة للبترول) في تقليص الإنتاج هم من أهم العوامل الدافعة أو المسببة في الصدمة وانهيار الأسعار من مستوى 109 دولار في السداسي الأول من سنة 2014 الى 52 دولارا كمتوسط سنة 2015 مازال قائما، حيث مازالت الحروب والنزاعات العسكرية قائمة في منطقة الشرق الأوسط التي يديرها كبار المنتجين بطريقة غير مباشرة وهم أمريكا، السعودية، روسيا المتحالفة مع إيران.

5- فئة أطر التداعيات

الجدول رقم (05): يوضح فئة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر على الصعيد المحلي والدولي من خلال جريدة الخبر:

النسبة	التكرار	تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر على المستوى المحلي والدولي
2.17%	07	تراجع في النمو الاقتصادي
1.55%	05	استمرار آثار الأزمة المالية العالمية
0.92%	03	عجز في الحسابات الخارجية
8.04%	26	عجز في الميزانية
1.85%	06	ضعف وعجز في الموازنة
2.78%	09	ارتفاع النفقات العمومية
2.78%	09	خلل في الميزان التجاري
1.24%	04	إفلاس البنوك
1.55%	05	ضعف المؤسسات الاقتصادية وعدم قدرتها على مواكبة المنافسة الخارجية
3.41%	11	عودة هاجس الاستدانة الخارجية
5.88%	19	انخفاض في إيرادات تصدير النفط
4.02%	13	عجز في ميزان المدفوعات

انخفاض الجباية البترولية	07	2.17%
تآكل صندوق ضبط الموارد	10	3.10%
تأجيل برامج التنمية	16	4.95%
تراجع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري	13	4.02%
ارتفاع نسبة البطالة	07	2.17%
تقلص فرص التشغيل مع تخفيض أجور العمال	15	4.64%
النقشف	26	8.07%
زيادة الفقر	04	1.24%
حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق	07	2.17%
تقليص فاتورة الاستيراد	08	2.48%
ارتفاع درجة الصراع الدولي على جميع مصادر الطاقة	07	2.17%
مشاكل في اقتصاد روسيا وإيران وفنزويلا وحتى مع منتجي البترول خارج المنظمات	15	4.64%
تراجع سعر الصرف للعملة الأجنبية وصرف الدينار	20	6.19%
ضعف الطلب العالمي وبقاءه في المستوى المتدني	10	3.10%
تواضع مستويات النمو في البلدان الصناعية	05	1.55%
أخرى	36	11.15%
المجموع	323	100%

انعكاسات
على
الصعيد
الدولي

تظهر لنا بيانات الجدول رقم (05) أعلاه الى أن جريدة الخبر اهتمت بتناول المواضيع المتعلقة بتداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر على المستوى المحلي والدولي لسنة 2014 في أكثر من متغير، ونسجل أن اتجاه العينة محل الدراسة يصب في متغير التداعيات الأخرى حيث سجلنا انتشار الفساد وارتفاع معدلات التضخم على مستوى أسعار المواد الغذائية، والعوامل المناخية حيث أن الشتاء كان أقل برودة هذا العام، واللجوء الى الزيادة في الضرائب وكذا توقيف عمليات التكوين والتنقلات الرسمية الى الخارج وقدرت بـ 11.15%، أما فيما يخص

عجز في رصد الميزانية ومتغير التقشف وصلت بمعدل ستة وعشرون 26 تكرارا بنسبة 8.04% ، تلي هذه النسبة متغير تراجع سعر الصرف للعملة الأجنبية وصرف الدينار بنسبة 6.19% وصلت بمعدل عشرون (20) تكرارا، أما عن موضوع انخفاض في إيرادات تصدير النفط بتسعة عشر (19) تكرارا ونسبة 5.88%، يقابلها متغير تأجيل برامج التنمية، مشاكل في اقتصاد روسيا وإيران وفنزويلا وحتى مع منتجي البترول خارج المنظمات، تقلص فرص التشغيل مع تخفيض أجور العمال، تراجع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، عجز في ميزان المدفوعات على التوالي وبنسب متقاربة تتراوح ما بين 4.95%، و4.66% و4.64% و4.04%، و4.02% كما سجلنا لموضوع عودة هاجس الاستدانة الخارجية بنسبة قدرت ب3.41%، بعدها نسجل متغير تآكل صندوق ضبط الموارد، وضعف الطلب العالمي وبقاءه في المستوى المتدني ب عشر (10) تكرارات وبنسبة 3.10%، كما نجد موضوع ارتفاع النفقات العمومية و خلل في الميزان التجاري حاز على تسع (09) تكرارات بنسبة 2.78%، ثم تراجع في النمو الاقتصادي، انخفاض الجباية البترولية، ارتفاع نسبة البطالة، حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق، ارتفاع درجة الصراع الدولي على جميع مصادر الطاقة بنسب متساوية بسبع (07) تكرارات وبنسبة 2.17%، وموضوع ضعف وعجز في الموازنة بست (06) تكرارات ونسبة 1.85%، وأخيرا نجد مواضيع استمرار أثار الأزمة المالية العالمية وضعف المؤسسات الاقتصادية وعدم قدرتها على مواكبة المنافسة الخارجية وتواضع مستويات النمو في البلدان الصناعية بخمس (05) مواضيع ونسبة 1.55% لكل منهما، وبنسبة متساوية قدرت بأربع (04) مواضيع ونسبة 1.24% لمتغير إفلاس البنوك وزيادة الفقر لكل موضوع.

ويعود ارتفاع نسبة التداعيات الأخرى الناجمة عن هذا التدهور للأسعار في صحيفة الخبر الى النتائج السلبية التي خلفتها الأزمة الاقتصادية، اذ كان من هذه النتائج كشف خبايا الأمور كون أن بداية انهيار الأسعار البرميل للبترول سرعت من عمليات النهب والسرقة وتحويل المال العام، وعن طريق النهب يتنامى الفساد كانعكاس يفشل كل مشاريع الإصلاح الاقتصادي والسياسي في البلاد، والأکید على أن وضع البلاد سيكون خطير بعد رحيل هذا النظام، فعلى طول فترة الأزمة التي امتدت من نهاية شهر جوان 2014 الى غاية ديسمبر 2014 كانت أثارها سلبية، وهو ما دفع الجريدة الى التركيز عليها ونقلها الى الرأي العام، وهذا لتوعية ولفت انتباه

السلطة الى إيجاد حلول للوضع المتأزم بالبلد ووضع الترتيبات اللازمة لمواجهة الوضع الجديد الذي يواجهه الحكومة.

كما سجلنا كتداعيات محلية في العدد 7655 الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2014 المنطوي على تصريح الوزير الأول بخصوص إجراءات التقشف التي أعلن عنها رسمياً وأصبحت حيز التنفيذ نتيجة أزمة انهيار أسعار النفط، وكذا تسريح آلاف العمال موازنة مع قرار تعليق التوظيف باستثناء القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الهامة كالتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة، وتوقيف عمليات التكوين والتقلبات الرسمية الى الخارج، وتأجيل المشاريع غير الضرورية ومواصلة البرامج في مجالات الإسكان والصحة والتربية والمياه والطاقة والإبقاء على مختلف اليات التشغيل، بالإضافة الى تسجيل الجريدة لعامل ارتفاع نسبة البطالة كتداعيات خلفتها تراجع سعر النفط حسب مصدر مسؤول أكد للخبر " أن هذا الاجراء تقليص فرص التشغيل سيفرض ضغوطات على رؤساء البلديات الذين يجدون أنفسهم في مواجهة احتجاجات البطالين. (صحيفة الخبر، العدد 7656، تاريخ الصدور 28 ديسمبر 2014، ص04)، وعلى مستوى المواضيع التي تناولت انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الصعيد الدولي خصصت الصحيفة موضوعان لهذه القضية واعتبرت أهم موضوع تسببت فيه هذه الأخيرة هو تقليص فاتورة الاستيراد فالتراجع الملحوظ لوتيرة الاستثمارات الأجنبية، سجل ارتفاع واضح في فاتورة واردات الجزائر، كما سجلت الصحيفة من خلال تصريح البروفيسور "عمر خليف" الذي أكد على أن انخفاض أسعار النفط يؤثر على تراجع الإنتاج وشيخوخة الحقول المنتجة للمحروقات التقليدية فتراجع الأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج يهدد الاقتصاد الوطني، وأن تراجع سعر الصرف للعملة الأجنبية وزيادة التضخم يتسببان في تبخر احتياطات الصرف الوطنية وفي هذه الحالة تتراجع مداخيل الجزائر إلى مستويات متدنية جداً. (صحيفة الخبر، العدد 7579، تاريخ الصدور 12 أكتوبر 2014، ص09).

اذن عن طريق التحليلات السابقة ترى الطالبة أن الجزائر تعيش تراجع في إيرادات الميزانية ليس راجع فقط لتراجع انتاج الجزائر من النفط وأثره على مداخيل الدولة، انما هناك عامل اخر هو استمرار وتيرة الفساد نفسها بينما أسعار النفط في تدن مستمر، أي أن ما تبقى من موارد يتربص بها أخطبوط الفساد، والسلطات الجزائرية لم تسجل أي تقدم في استئراء الفساد ما يمثل مؤشرا على أن مداخيل الجزائر تذهب الى غير خزينة الدولة أي أن أكثر من قطاع وزاري يشهد

تبذيرا لموارد الميزانية ولسوء استغلال الصناديق الخاصة ومنح اعتمادات مالية ومساعدات لجمعيات بطريقة ملتوية، دون الحديث عن المهرجانات والملتقيات التي لا تعد ولا تحصى والهدف من ورائها سوى تبرير للنفقات في الميزانية المخصصة للقطاعات الوزارية، وحاليا نرى أن الفساد أصبح أكثر من رياضة وطنية والأخطر أنه صار ملازما للتنمية طالما أنه ينتعش مع انتعاش البترول كأداة مفترضة للتنمية.

6- فئة أطر الحلول

الجدول رقم (06): يوضح الحلول والبدائل التي تتخذها الجزائر للخروج من الأزمة الاقتصادية في صحيفة الخبر.

الحلول	التكرار	النسبة
تشجيع الاستثمار في شتى الميادين (خاصة بالخارج)	31	16.40%
التوجه نحو مفهوم النمو في العملية الاقتصادية والعمل على إرساء اقتصاد متنوع غير مرتبط عضويا بالمحروقات خاصة الموجه الى التصدير	42	22.22%
رد الاعتبار للعمل والعمال (الموارد البشرية)	14	7.41%
التركيز على تطوير البدائل	14	7.41%
ترشيد النفقات	22	11.64%
حماية احتياطي الصرف بالعملة الصعبة	09	4.76%
تطوير مجالات التسيير	09	4.76%
إعادة الاعتبار للجباية المحلية	01	0.53%
مكافحة الفساد	03	1.59%
مراجعة السياسة المالية	08	4.23%
العمل على التكيف مع المستجدات خاصة الخارجية المرتبطة بالتغيرات في أسعار النفط والسعي للتخفيف من أثارها كتقليص الاستيراد	09	4.76%
تحرير المبادرة الاستثمارية المكرسة في الدستور	05	2.65%
تحسين المتعاملين العموميين والخواص بضرورة مراعاة متطلبات	13	6.88%

		السياق الراهن وتقدير مقتضياته للحرص على المصاريف والنفقات
أخرى	09	%4.76
المجموع	189	%100

من معطيات الجدول تبين لنا أربعة عشر متغيرا من حيث الاستراتيجيات المقترحة للخروج من الأزمة الاقتصادية استنادا إلى ما نشرته صحيفة الخبر في كتاباتها حول الأزمة النفطية لسنة 2014 حيث ركزت على موضوع التوجه نحو مفهوم النمو في العملية الاقتصادية والعمل على إرساء اقتصاد متنوع غير مرتبط عضويا بالمحروقات خاصة الموجه الى التصدير كحل للخروج من الأزمة الاقتصادية حيث حظي باهتمام أكثر وذلك بنسبة 22.22%، يليها موضوع الاستثمار كثاني حل اقترحه الحكومة كاستراتيجية بديلة للخروج من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الإنتاجي بنسبة 16.40%، كالثالث حل سجلت صحيفة الخبر ان ترشيد النفقات هو الحل الأنسب للخروج من الأزمة النفطية الراهنة حيث قدرت ب 11.64%، يليها في نفس المرتبة اقتراح الحكومة كحل التركيز على تطوير البدائل ورد الاعتبار للعمل والعمال والموارد البشرية بنسبة 7.41%، وموضوع تحسين المتعاملين العموميين والخواص بضرورة مراعاة متطلبات السياق الراهن وتقدير مقتضياته للحرص على المصاريف والنفقات بنسبة 6.88%، والمواضيع التي سجلتها الصحيفة بنسب متساوية قدرت ب 4.76% بالمائة لكل من حماية احتياطي الصرف بالعملة الصعبة، تطوير مجالات التسيير، العمل على التكيف مع المستجدات خاصة الخارجية المرتبطة بالتغيرات في أسعار النفط والسعي للتخفيف من أثارها كتقليص الاستيراد وكذا حلول أخرى بنفس النسب تم ذكرها سلفا، أما في المواضيع المتبقية فكانت نسبها ضعيفة ومقاربة قدرت ب 4.23%، 2.65%، 1.59%، 0.53% بالمائة لكل من مراجعة السياسة المالية، تحرير المبادرة الاستثمارية المكروسة في الدستور، مكافحة الفساد، إعادة الاعتبار للجباية المحلية، ولم تسجل أي نسبة في المواضيع الأخرى كتتفيذ السياسات الاجتماعية والبرامج التنموية التي سطرت في إطار المخطط الخماسي المقبل، دعوة الجماعات المحلية الى تمويل نفسها لذلك تم حذفها.

ويرجع اهتمام جريدة الخبر بموضوع التوجه نحو مفهوم النمو في العملية الاقتصادية والعمل على إرساء اقتصاد متنوع غير مرتبط عضويا بالمحروقات خاصة الموجه الى التصدير كحل للخروج من الأزمة الاقتصادية الى فعالية ونجاعة هذا الحل فهي صادرة من السلطة

السياسية والخبراء المختصين، من ضمنها ما أكده ضيف الخبر الخبير لعميري " أنه من غير المعقول المواصلة في الاعتماد على المدخول الربيع البترولي مشير إلى ضرورة العمل على تنويع مصادر الاقتصاد الوطني والتوجه بشكل استعجالي إلى تطوير القطاع الفلاحي وتحسين مردوديته عن طريق تقليص الفاتورة الغذائية، فضلا عن المجالات الاقتصادية الأخرى، كما أضاف أن الحكومة مطالبة بتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". (جريدة الخبر، العدد 7583، تاريخ الصدور 16 أكتوبر 2014، ص09).

وعلى هذا الأساس فإن ما يجب فعله لتجنب تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر بالشكل اللازم الذي لا يتوجه الى الحاضر فقط، ولكن الى المستقبل أيضا حسب خطاب الكتاب الصحفيين هو ابتكار مفاهيم جديدة لتنظيم السوق النفطية كمفهوم الحد الأدنى للسعر، تنويع مجالات المكانة الدولية للجزائر الى مجالات أخرى غير المجال الطاقوي، التركيز على العلاقات ثنائية الأطراف اتجاه الدول المنتجة للنفط بصورة عامة بدل الالتزام بالعلاقات متعددة الأطراف داخل منظمة الأوبك، التنويع التدريجي للاقتصاد الوطني بداية من المجالات الأكثر ارتباطا برعاية الدولة، الالتزام بموقف متوازن اتجاه الأزمات الإقليمية العميقة، تعزيز الإصلاحات السياسية بهدف ضمان تماسك البيئة الداخلية.

7- فئة اتجاه مضامين المواضيع في الصحيفة محل الدراسة:

الجدول رقم (07): يوضح اتجاه جريدة الخبر نحو مواضيع أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر.

فئة الاتجاه	التكرار	النسبة
مؤيد	10	16.67%
معارض	30	50%
محايد	20	33.33%
المجموع	60	100 %

نلاحظ من خلال الجدول أن اتجاه الجريدة نحو مواضيع الأزمة عليه الاتجاه المعارض وذلك بـ 30 تكرار بنسبة كبيرة قدرت بـ 50% بالمائة، أما عن الاتجاه المحايد فسجلت 33.33% بالمائة، بينما الاتجاه المؤيد قدرت بنسبة 16.67% بالمائة. ويرجع تبني الجريدة الاتجاه المعارض في معالجتها لمواضيع أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر لسياسة الجريدة، فقد تحدثت هي الأخرى مطولا وبالتفصيل عن التداعيات السلبية للأزمة على المستوى

المحلي والدولي ناقلة تصريحات الأحزاب المعارضة ورأيهم في الأزمة وحتى فشل الحكومة المبرمج بعد تدهور مداخيل البلاد من البترول والغاز، مما انعكس سلباً على سياسة الجزائر التي تتفق أكثر مما يسمح به الاقتصاد الذي يعد النفط فيها هو العمود الفقري وهو أساس الاقتصاد والقائم على التصدير، ولأهميته الكبيرة سمي بالذهب الأسود، وقد ارتأت صحيفة الخبر تبني الاتجاه المحايد حيث أنها أعطت رأي الكتاب واتجاهاتهم السياسة نحو الأزمة المعالجة دون معارضة أو تأييد لأنها استخدمت القوالب الفكرية كالتعليق، العمود، المقال وأنواعه.... وهو ما دفع الجريدة إلى التزام الحياد لأنه يجعل من تناول الموضوع وطرحه مسألة بسيطة، كما أنه ضروري في أوقات الأزمات لا تأخذ الحدث بمجرى آخر قد يؤدي إلى تأزيم الأزمة وتعمدها، وهو ما يتعارض مع الأزمة لأهميتها على الصعيد المحلي والدولي على حد سواء، أما الاتجاه الإيجابي سجلنا نسبة ضئيلة مقارنة بالاتجاه السلبي لاتجاهات مضامين المواضيع قيد الدراسة في صحيفة الخبر.

8- فئة الاستمالات المستخدمة في الصحف محل الدراسة:

الجدول رقم (08): يوضح فئة الاستمالات المستخدمة في صحيفة الخبر نحو أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر.

الاستمالات المستخدمة	التكرار	النسبة
إستمالات عقلانية	45	75%
إستمالات عاطفية	15	25%
المجموع	60	100%

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق الخاص بمعرفة فئة الاستمالات المستخدمة في معالجة الأزمة الاقتصادية محل الدراسة، أن استخدام الاستمالات العقلانية في تقديم ومعالجة الأزمة النفطية الجزائرية في صحيفة الخبر محل الدراسة احتلت الصدارة بنسبة 75% بالمائة، مقارنة بالأساليب العاطفية إذا بلغت نسبة 25% بالمائة. ويأتي تركيز الجريدة على استخدام الأساليب العقلية أكثر في تغطيتها للأزمة ومواضيعها راجع إلى أن هذه الأساليب تستهدف العقل مباشرة وتحاول إقناعه من خلال ما تضمنته من أساليب مختلفة وأدلة وحجج منطقية تترك القارئ يقتنع مباشرة وتتوثر فيه، لأنها بالطبع مستمدة من الواقع على غرار الأمثلة والأدلة وكذا الأرقام والإحصائيات، كما أن ما تحتويه هذه الأخيرة من معلومات تكون صحيحة وغير كاذبة،

أما فيما يخص الأساليب العاطفية فنجد أن السياسة التحريرية للصحيفة اعتمدت على أسلوب عاطفي إنشائي تغلب عليه النزعة العاطفية للقارئ في طرح ومعالجة الأزمة الاقتصادية وتداعياتها في الجزائر، وتحاول إقناعه من خلال استهداف العاطفة باستخدام مجموعة من الاستمالات للتأثير عليه من الناحية النفسية.

تحليل القوى الفاعلة لأزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر في عينة الصحيفة محل الدراسة:

نحلل في هذا الشأن مجموعة من القوى الفاعلة التي لعبت دورا رئيسيا في معالجة الأزمة الاقتصادية البارزة التي تناولتها عينة الصحف محل الدراسة ("الخبر")، ونوضح فيما يلي مجموعة القوى الفاعلة وسماتها الخاصة، التي تكررت في عينة الصحف اليومية المكتوبة الجزائرية الخاصة.

اتضح من خلال رصد وتحليل عينة مواد الرأي لصحيفة الخبر والمتكونة من (36 عدد) أن هناك مجموعة من القوى الفاعلة تكررت ولعبت دورا رئيسيا، في تحليل الأزمة النفطية الجزائرية ورصد أسبابها وتداعياتها واقتراح بدائل وحلول للخروج من الأزمة، وتم تحديدها فيما يلي: الحكومة، الوزراء، سوناطراك، وبعد تحديد القوى الفاعلة، سنعتمد في تحليلنا على رصد وتحليل الأدوار المنسوبة لمختلف الفاعلين، وتحديد صفاتها إلى سلبية وإيجابية.

1- تصور الخاص بالحكومة في خطاب الكتاب الإقليميين:

تلاحظ الطالبة من خلال ما أسفر عنه تحليل الخطاب أن القوى الفاعلة التي جاءت تحت مسميات هذا التصور هي كالاتي (السلطة، المسؤولين، الخبراء والمتخصصين، الأحزاب السياسية) فبعد أن قدمت السياسة التحريرية لصحيفة الخبر "الحكومة" كأكبر قوة فاعلة تتناولها عينة الدراسة، أبرزت السياسة مجموعة من التصورات مثلت غالبيتها السلبية المطلقة للحكومة في سياق الأزمات الاقتصادية، وما تمخض عليها من تصورات للقوى الفاعلة التي سبق ذكرها أنفا، فقد قدم الخطاب بالتوازي تصوره للحكومة أدوارا، وأوصافا لها كانت ذات طابع يغلب عليها الصورة السلبية فيما كانت أخرى تتسم بالإيجابية نذكر منها ما يلي:

1-1- تصور السلطة للحكومة في معالجة أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر من خلال خطاب الكتاب الصحفيين: عكس خطاب الكتاب مجموعة من الأدوار مثلت السلبية المطلقة لصورة السلطة كقوة فاعلة رئيسية في معالجة الأزمة الاقتصادية، فقد استعرض منتج الخطاب الكاتب

الصحفي سعد بوعقبة في طرحه لمقاله بعنوان " براميل البترول وبراميل الحكم" التي تصبغ الصورة السلبية للحكومة حيث قال: " أن الحكومة في حالة ذعر وخوف من السقوط الحر لأسعار براميل البترول، وأن الحاسي هو الحزب الوحيد الذي يستند عليه الحكم في الجزائر، وكذا رفض سلطة حزب البراميل إلى إحداث التغيير المطلوب في البلاد، كما أننا بحاجة ماسة لذلك، ومن جانبها صرح أحد المسؤولين وقال: " إن بداية انهيار أسعار برميل البترول قد سرعت من عمليات النهب والسرقة وتحويل المال العام بطرق أصبحت لا تستند إلى أخلاق... ويضيف في نفس السياق من نفس المقال أحد هذه الأدوار التي تصبغ الصورة السلبية للشركاء الأجانب خاصة الفرنسيين وأمريكا أصبحوا متخوفين من تنامي الفساد ووصوله إلى درجة خطيرة تتذر بالانفلات والخروج عن السيطرة، كما لاحظ أن صراع زمر الفساد والاستبداد في السلطة هي التي كانت وراء افشال كل مشاريع الإصلاح الاقتصادي والسياسي في البلاد". (سعد بوعقبة، "براميل البترول وبراميل الحكم" مقال تحليلي، صحيفة الخبر، بتاريخ 17 سبتمبر 2014، العدد 7556، ص 24)، حيث يقول سعد بوعقبة الرئيس بوتفليقة فشل فشلا ذريعا في موضوع التنمية الاقتصادية... والسبب أنه أحاط نفسه بأهل الثقة عوض أهل الكفاءة فتقه البرلمان وأضعف الحكومة وشرذ المعارضة وبهدل الأحزاب الحاكمة ... وخلق الظروف المناسبة لنمو الفساد وسوء التسيير... وسوء التصرف في المال العام. فقد أبرز خطاب الكاتب الصحفي الدور السلبي للرئيس بوتفليقة قائلا: " الان بعد أن تدهورت مداخل البلاد من البترول والغاز ستركنا الرئيس بوتفليقة وحالة البلاد أسوأ مما كانت عليه حين استلم الحكم... ومداخل البلاد تتراجع الى هذا المبلغ... وعلينا أن ننتظر رحيله كي نقيم مرحلة حكمه بنزاهة". (سعد بوعقبة، "انه الفشل المبرمج" مقال تحليلي، صحيفة الخبر، بتاريخ 24 نوفمبر 2014، العدد 7622، ص 24)، وعليه يمكن القول إنه تم تقديم دور رئيس الجمهورية في صورة سلبية مطلقة.

من خلال ما تقدم لاحظت الطالبة حدية التوجه في الخطاب السياسي للصحيفة الحامل لصبغة سوداوية من موقف ودور سلمي من خلال ذكر بأن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حاول عدة مرات تمرير الإصلاحات الدستورية لكن في كل مرة مشروعه يواجه صعوبات عديدة لكن الذي لا يؤجل هو سياسة النصب للمال العام، والأكد أن وضع البلاد سيكون خطيرا بعد رحيل هذا النظام بصورة ألعن من التي هي الآن موجودة معه... قائلا: " الله يستر البلد"، وقد جاء خطاب الكاتب الإعلامي ليعطي الدوافع الرئيسية لموقف الصحيفة إزاء تصور الخطاب لهذه

القوى وهذا يعكس اتجاهها حول مسألة تدهور أسعار البترول ووضع الترتيبات اللازمة لمواجهة الوضع الجديد الذي يواجه الحكومة، من هذه الزاوية فإن أزمة انخفاض أسعار النفط يساعد الحكومة على تنشيط عملها، وقد تكون خيرا وليس نقمة على صانعي القرار والحاكمين في الجزائر الأمر الذي يفسر أن هناك هامشا من الحرية استطاع بفضل منتجي الخطاب أن يضخوا روح النقد لأن بالنقد البناء تتضح رؤية الحكومة في سياق الاتصال السياسي، ومنه يمكن اعتبار خطاب الصحيفة خطابا نقديا ولاذعا بالدرجة الأولى.

وبناء على ما تقدم فقد قدم خطاب صحيفة الخبر أدوارا مطلقة السلبية التي تناولتها بصورة سوداوية، من خلال عجز السلطة وأنها ليست بعد مؤهلة لممارسة الديمقراطية كما نشتهبها فاعتمادها على أسلوب فرض أمر الواقع كما تعودت، يجعلها تتعرض لواقع ميزته الاضطراب بسبب توجيه مشاورات الدستور وغلق منافذ الحوار حول استغلال الطاقة غير التقليدية واللجوء الى اعتماد خطوط حمراء للإصلاح والتقويم وصياغة دستور توافقي، كل هذه الأشكال ميزات من مميزات السلطة فهي لا تتحرك الا بعدما تكون خسرت الوقت وبذرت المال وفقدت ثقة المزيد من الإطارات النزيهة فالجزائر بلد يزخر بكل المقومات التي يسمح لها بأن تكون قوة اقتصادية رائدة لاسيما في اقليمها نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات مادية وبشرية ناهيك عن موقعها الاستراتيجي الهام الا أن صناع القرار والمسؤولين لا يريدون الخير لهذا البلد وشعبه ولا يريدون استخلاص الدروس من الأزمات السابقة، لذلك لابد لنا أن نبقي مصرين الى الانتقال الديمقراطي والمطالبة بإصرار الى الأفضل، من هنا نستنتج أن خطاب الصحيفة كان خطابا نقديا سلبيا كشف صورة الحكومة التي تمنع البلاد من مغادرة زمن الأزمات.

1-2- تصور الخبراء والمتخصصين للحكومة في معالجة أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر من خلال خطاب الكتاب الصحفيين: أبرز الخطاب الصحفي للكاتب الصحفي سعيد بشار الدور السلبي للحكومة باعتبار أن الجزائر تواجه وضعية خطيرة إذا لم تتوصل الحكومة الى تبني استراتيجية من شأنها التحرر من تبعية الريع البترولي، وكذا دعوة الحكومة الى العمل على الحد من التبذير مشيرا الى الأعباء التي تتحملها الخزينة العمومية نتيجة اليات الدعم في أسعار مختلف المواد كما هو الشأن بالنسبة للوقود، وشدد على ضرورة تبني الحكومة الحلول المناسبة لتجاوز الوضعية الحالية في ظل عدم قدرتها على التحكم في أسعار النفط في البورصة العالمية.(سعيد بشار، الاحتياطات لن تغطي الانفاق لأكثر من 4 سنوات، صحيفة الخبر، بتاريخ 29 نوفمبر

2014، العدد 7627، ص03)، وفي نفس السياق استعرض منتج الخطاب حفيظ صواليلي الصورة السلبية للخبراء والمتخصصين ماليين والاقتصاديين من خلال الأدوار السالفة للذكر، وقد أكد الكاتب في طرحه تحت عنوان "انخفاض أسعار النفط سيجبر الدولة على مراجعة نفقاتها". (حفيظ صواليلي، انخفاض أسعار النفط سيجبر الدولة على مراجعة نفقاتها، صحيفة الخبر، بتاريخ 07 ديسمبر 2014، العدد 7635، ص07) هكذا قدم خطاب صحيفة الخبر تصور الخبراء والمتخصصين للحكومة التي أصابها الرعب والهلع الحاصل الذي يكمن في سوء تسيير هذه المرافق، وليس بتدهور الميزانية التي من المفروض أنها لا تمس مشاريعها حيث تلاحظ الطالبة أن هناك أدورا سبغت الصورة السائدة ذات الطابع السلبي، وهو تصور يتوافق والدراسات الحديثة حول وضع الأنظمة العربية التي تمر بوقت حرج في الوقت الحالي.

1-3- تصور الأحزاب السياسية للحكومة في معالجة أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر من خلال خطاب الكتاب الصحفيين: اتضح من خلال رصد وتحليل هذا التصور مجموعة من الأدوار السلبية التي قدمها منتج الخطاب المنسوب ضمن التصور الانف الذكر، ولكن نظرا لكثرة الأدوار المنسوبة لهذا التصور حبذت الطالبة أن تعتمد فقط على الأدوار الأكثر مركزية، حيث يتبين من خلال ما تقدم به تحليل خطاب الكاتب الإعلامي محمد سيدمو طغيان الصورة السلبية لدور بعض الأحزاب السياسية بالخصوص حزب الأفلان، المولاة، الأرندي حيث يؤكد في هذا الصدد قائلاً: ان أكثر ما يقلق السلطة أن المعارضة سحببت منها ورقة "الفرقة" التي كانت تلعب عليها، بطرحها أرضية سياسية تضمن انتقالا ديمقراطيا حقيقيا يكرس استعادة الحقوق المهضومة للجزائريين، أما الاتهامات بالتعاطي مع الخارج فالسلطة أصبحت ضعيفة لدرجة عدم إيجاد حجج كافية لإقناع الجزائريين. (محمد سيدمو، النظام يشعر بنهايته بعد تهاوي أسعار النفط وتخلي الخارج عنه، صحيفة الخبر، بتاريخ 15 ديسمبر 2014، العدد 7643، ص03)، إضافة الى " أن هجمة أحزاب السلطة تؤشر على وجود ارتباك من داخل دائرة القرار التي تتعامل معها هذه الأحزاب، في ضل الواقع الذي يظهر انفلاتا تاما في أعلى هرم السلطة بسبب عدم قدرة الرئيس على مزاوله مهامه الدستورية. (المرجع نفسه، ص03)، انطلاقا مما سبق يمكن القول أنه قد تحددت ملامح هذا الخطاب خاصة ما أبرزه الكاتب الصحفي محمد سيدمو من دور شديد السلبية بسبب معرفته لخلفيات الهجوم الدائر بين الحكومة والأحزاب المعارضة الذي وضع الخطاب في الصورة الحقيقية، ذات الطابع النقدي، حيث يفصح منتج الخطاب من خلال هذا الفحوى أن

السلطة تعيش حالة قلق والارتباك ينعكس في تصريحاتها المتشنجة وتفسر أحزاب المعارضة هذه الحالة بشعور النظام الجزائري أن ساعة النهاية قد دنت بعد التهاوي المخيف لأسعار النفط وكذا إشارات تفيد بتراجع دعم الخارج وإدارة الظهر له، ويضيف الكاتب الصحفي سعد بوعقبة مدعما لما جاء في السياق ذاته أنه في الوقت الذي تجتمع فيه الحكومة لبحث جوانب الأزمة تتحرك "أما مسعودة" في الأرندي و"أبا سعداني" في "الافة" لإعلان الحرب على المعارضة العملية للجهات الأجنبية والتي تتآمر على القيادة الراشدة لأحزاب "الاعتلاف" الحاكم، وكم تمنيت لو أن "عبد دقا" السياسي أصدر لنا بيانا يطمئن فيه الحكومة ويهدئ من روعها... ويقول لنا وللشعب ان برلمان الحفافات قد قرر التخلي عن الزيادة في الأجور المقترحة خدمة للنقشف.(سعد بوعقبة، "السكر... والفكرة"، مرجع سابق، ص24) وعطفا على ما فات تعتقد الطالبة من فحوى هذا الخطاب بشكل عام تصور لتحليل القوى الفاعلة الممثلة في الحكومة وبالخصوص تصور الأحزاب السياسية لها عبر هذه الأدوار يعكس الأداء القوي وما يتماشى والحاجات الراهنة الأمر الذي ترجم في طبيعة الأداء حيث أعطى تصورا لامعا للخطاب نتيجة لتكامل الأدوار التي جاءت على منحنى موازي لتأكد على أن الخطاب يطرح رؤية نقدية بشكل عام وقد وصف الحكومة بأنها كانت نائمة في العسل.

1-4- تصور السياسيين والبرلمانيين للحكومة في معالجة أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر
من خلال خطاب الكتاب الصحفيين: أبرز الخطاب الصحفي للكاتب ف. جمال الأدوار السلبية كأكثر القوى الفاعلة ضمن موضوع أزمة انخفاض أسعار النفط وتداعياتها في الجزائر، وفي هذا المنحنى يؤكد الكاتب الصحفي في طرحه أحد هذه الأدوار حيث اعتبر البرلماني كريم طابو قرار الحكومة حلول خاطئة لمشاكل حقيقية لافتا الى أن السلطات تتحمل ما بلغته الجزائر من هشاشة من خلال تبديد مقدرات البلد في شراء سلم سياسي وتوزيع الريوع وفساد مالي وتابع لقد أنتجت سياسة الحكومة طبقة جديدة من المافيا تحوز حاليا قوة أكبر من قوة الدولة.(ف. جمال، أزمة انخفاض أسعار النفط وتداعياتها في الجزائر، صحيفة الخبر، بتاريخ 28 ديسمبر 2014، العدد 7656، ص03)، فبالنسبة لرؤساء مجموعات برلمانية وممثلي الشعب طالبوا بضرورة اجراء مناقشة حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالنظر لحساسية المرحلة. وبالمثل قدم الخطاب الصحفي عبد الرزاق ضيفي تصوره للطبقة السياسية بدور إيجابي وأنها غير مسؤولة عن الوضع الراهن في تصريح لرئيس حركة الوطنيين الأحرار عبد العزيز غرمول الذي نفى أن

تكون الجزائر في أزمة اقتصادية، وأرجع ذلك الى ما تتوفر عليه من طاقات لا حصر لها تجعلها في مقدمة الأمم ان وجدت الإرادة المطلوبة، وأرجع تأزم الوضع الى انعدام الهيكلية بدليل أن النظام يعيش جالة بطالة فكرية أدت الى قطيعة بين الحاكم والمحكوم، (عبد الرزاق ضيفي، لدينا سلطة تخاف من الجميع لأنها جاءت بالتزوير، صحيفة الخبر، مرجع سابق، ص03)، أي أن البحبوحة المالية أنتجت رشاي، وذهب وفساد وحفلات ومشاريع وهمية وهي النتائج التي لا تتحملها الطبقة السياسية. ويتجه مخرج خطاب الصحفي في نفس السياق الى ابراز الدور السلبي من خلال تصور الرجل السياسي الدكتور أحمد عظيمي للسلطة قائلاً: خوف الدولة من مواجهة التحديات لكون الرئيس جاء عن طريق التزوير، (عبد الرزاق ضيفي، السلطة صارت تتبع صور الرئيس للشعب، صحيفة الخبر، مرجع سابق، ص03)، وفي نفس السياق طرح الكاتب الصحفي أحد هذه الأدوار السلبية من خلال تصريح نور الدين بحبوح " ان السلطة عاجزة عن محادثة الشعب وجها لوجه وصارت في كل مرة تتبع صوراً مفبركة للشعب من أجل تهدئته، والأدهى من ذلك أن الشعب صار يقبل بذلك بسبب استقالته من الساحة السياسية مستدلاً على عجز السلطة الكامل عن احتواء الأزمة الاقتصادية".

وانطلاقاً مما سبق يمكننا القول أنه قد تحددت ملامح الخطاب للكتاب الصحفيين والدور الشديد السلبية بسبب معرفتهم لخلفيات الخلاف الدائر حول انهيار أسعار النفط وما أقدمت عليه الحكومة على تصحيح توجهها الاقتصادي، متراجعة جزئياً عن خطابها الشعبوي الذي رافق بداية العهدة الرابعة، غير أن تغيير الدفة يتطلب النزول مجدداً للبرلمان للحصول على مباركته مثلما تنص على ذلك الأحكام الدستورية ذات الصلة الذي وضع الخطاب في صورته الحقيقية، ذات الطابع النقدي كما يفصح منتج الخطاب ان بعض المسؤولين لا تريد التحرر من العبادة الكلاسيكية وظاهرة التكلس الموروثة، وذلك نتيجة عدم تأهلهم للنظر في مثل هذه المسائل، مثلها مثل ما قد بينه خطاب الصحيفة من صورة سلبية حسبما رسمتها الأحزاب المعارضة عن الحكومة التي بدورها دعت الى ضرورة الإسراع في إيجاد بديل للسلطة الحالية المنهارة في ضل بؤادر أزمة اقتصادية كبيرة قد تأتي على الأخضر واليابس مع بقاء سياسة الكذب المتعمد على الشعب في ضل التصريحات المتضاربة في مجلس الوزراء فهذا الخطاب بني على خطاب نقدي بامتياز بين من يساعد في إعطاء بصيص أمل للجزائر ويؤكد على أنها بخير ولاداعي لأي مزايدات وبين من يهول ظاهرة تراجع أسعار النفط وتأثيرها على مستقبل الجزائر، فعندما تكون

الجزائر تتنفس برئة واحدة هي البترول فهي معرضة للاختناق أمام أول حالة "زكام" قد تصيب بورصات النفط الدولية.

2- تصور الخاص بالوزراء في خطاب الكتاب الإعلاميين :

جاءت القوى الفاعلة تحت مسميات هذا التصور هي كالآتي: (الوزير الأول، وزير الطاقة والمناجم، وزير الفلاحة) فالأدوار التي قام بها التصور الخاص بالوزراء بمختلف مسمياتهم، والتي طرحها تصور الخطاب الصحفي للكتاب الإعلاميين ضمن صحيفة الخبر كانت كالآتي:

2-1- التصور الخاص بالوزير الأول في معالجة تداعيات انخفاض أسعار النفط من خلال خطاب الكتاب الصحفيين: عكس خطاب الكتاب مجموعة من الأدوار مثلت الإيجابية لصورة الوزير الأول كقوة فاعلة رئيسية في معالجتها للأزمة الاقتصادية، فقد أبرز الكاتب الصحفي مصطفى بسطا مي مجموعة من الأدوار مثلت بالإيجابية لصورة الوزير الأول كقوة فاعلة في تحليل الأزمة فقد استعرض منتج الخطاب تصوره قائلا: سلال يقلل من مخاوف تراجع أسعار البترول ويؤكد في اجتماع الثلاثاء حول المادة 87 مكرر أنها ستمس أول الطبقات المحرومة والهشة، كما أكد أن تراجع سعر البرميل لن يؤثر على الاقتصاد الوطني وأن الحكومة تسيّر وفق استراتيجية واضحة تجنبها الهزات المالية، من جهته رد الوزير على الخبراء الاقتصاديين الذين حذروا من التأثير المالي على خزينة الدولة أن الحكومة لا تتجه إلى المجهول وأن لها نظرة استشرافية نحو المستقبل، مؤكدا بأن الدولة تستعين بخبراء جزائريين وأجانب لدراسة جميع الفرضيات الممكنة، وأن السوق الدولية معروفة وتقلباتها نعرفها. (مصطفى بسطا مي، سلال يقلل من مخاوف تراجع أسعار البترول، صحيفة الخبر، بتاريخ 19 سبتمبر 2014، العدد 7558، ص 02) ومنه نستخلص أن السياسة التحريرية للصحيفة دورها ايجابي في طرح الحديث حيث تناولت في محتوى مادتها أن الوزير الأول سلال يقلل من مخاوف تراجع أسعار البترول ويؤكد ذلك في اجتماع الثلاثاء وذلك من أجل تهدئة المواطن الجزائري لأنه يعلم أن النفط هو العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

ومن جانب آخر يضيف الكاتب خالد بودية الأدوار السلبية كأكثر القوى الفاعلة ضمن معالجة الأزمة الاقتصادية مدعما لما جاء في هذا السياق ذاته الدور السلبي القائل: "عبد الله جاب الله يقول ان التطمينات التي يسوقها وزراء حكومة سلال قادرة على اقناع الجزائريين بشأن خطر انهيار أسعار البترول، وأعطى توضيحا في هذه النقطة كمايلي: انهيار أسعار البترول سيؤثر على مداخل الدولة من العملة الصعبة وان كانت السلطة تعتقد أنها تستطيع استنساخ

تبريرات وأساليب التسعينات كالاستدانة مثلاً فهذا خطأ لأن الوضع الأمني في تلك الفترة كان يغطي على بقية عيوب السلطة. (خالد بودية، انهيار أسعار البترول سيحدث فوضى في الشارع، صحيفة الخبر، مرجع سابق، ص 02) وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن هذه الأدوار التي منها ما اتسم بالإيجابية والآخر بالسلبية، من خلال ما استعرضها الخطاب الصحفي للكتاب تعد بمثابة مؤشرات رئيسية إذ يعود فحوى الخطاب فيما تعتقد الطالبة إلى درجة الوعي المنبني على النسق الاجتماعي وما يطويه اقتصادياً والالتزام الجدي المشبع للمنظورات الواعية بأداء دور وظيفي إيجابي، الأمر الذي يستلزم حدوث توافق وتكيف مع باقي الأطراف الأخرى في المجتمع إزاء تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري محلياً ودولياً، مما ينبئ عن نية هؤلاء الكتاب في عدم الارتواء في أحضان المعوقات التي تنتجها مخرجات بعض الأحزاب السياسية التي تتميز بنقص في المهارات السياسية لمعالجة هذه الأزمة الاقتصادية. ويؤكد الكاتب أن الأمر ليس وليد اللحظة بل هي عوامل ترجع إلى عدم بناء اقتصاد قوي بدأ منذ 1962 إلى أن أصبحنا نعيش حالة على الريع.

2-2-التصور الخاص بوزير الطاقة في معالجة تداعيات انخفاض أسعار النفط من خلال خطاب الكتاب الصحفيين : أبرز الخطاب الصحفي للكاتبة الصحفية سمية يوسف الدور الإيجابي لتصور وزير الطاقة يوسف يوسف في الخطاب الذي يعد أحد القوى الفاعلة ضمن معالجة موضوع الأزمة الاقتصادية انخفاض أسعار النفط، وفي هذا السياق تؤكد الكاتبة الصحفية في طرحها أحد هذه الأدوار الإيجابية حيث يقول: "أوضح يوسف الذي حاول طمأنة الرأي العام أن اجتماع منظمة الأوبك الأخير سجل انقسام المواقف بين الأعضاء، الأول الذي ساندته الجزائر ودول أخرى كفرنزويلا رافعت للتخفيض من سقف الإنتاج حفاظاً على مستوى الأسعار ومداخل الدول الأعضاء، أما الموقف الثاني دافعت عنه السعودية فقد جاء مؤيداً لاستمرار الإنتاج في مستوى السقف الحالي (سمية يوسف، الجزائر تحت رحمة اجتماع منظمة "أوبك"، صحيفة الخبر، بتاريخ 11 ديسمبر 2014، العدد 7639، ص 07)، والصورة الإيجابية التي رسمتها السياسة التحريرية هي كون أن الجزائر تعرضت لمثل هذه المواقف المماثلة ونجحت من خلالها في تمرير مقترحها المتعلق بخفض الإنتاج وأحسن مثال لذلك السماح لها برفع الأسعار في اجتماع الأوبك المنعقد في 2008 بوهران في الجزائر.

2-3- تصور الخاص بوزير الفلاحة في معالجة تداعيات انخفاض أسعار النفط من خلال خطاب الكتاب الصحفيين: وبالمثل فقد أبرز خطاب للكاتب الصحفي سعد بوعقبة في تعليقه أحد هذه الأدوار السلبية في تصوره لتصريح وزير الفلاحة أن الرئيس بوتفليقة يريد اللجوء الى عملية توزيع الأراضي على الشباب بعد أن جفت أنابيب المال العام التي من ريع البترول، بعد تدهور أسعار البترول فالرئيس يريد استبدال ريع البترول المبدد بريح الأرض في عملية تبديده الجديدة.(سعد بوعقبة، نحو صورة أخرى من العبث. !، صحيفة الخبر، بتاريخ 17 ديسمبر 2014، العدد 7645، ص 24)، وتأسيسا على ما سبق تلاحظ الطالبة حدية التوجه في الخطاب السياسي للصحيفة الحامل لصبغة سوداوية قاسية من موقف ودور لبعض الكتاب الصحفيين، ويستنتج من فحوى الخطاب طبقا لهذه الأدوار السلبية وصف الرئيس بصورة سلبية هي صح النوم يا سيادة الرئيس فهذه السمة التي يتميز بها الأنظمة السياسية هي تلامس الديمقراطية لا تلامس النظام الديكتاتوري الملكي الذي نراه الآن وما ينجر عليه من مواقف هزيلة، وكذلك الأطر الإعلامية الخاصة التي اعتمدت عليها في كل قرار أو موقف صارم، هي اتجاه جديد ميز السياق عموما، الأمر الذي يفسر حسب رؤية الطالبة خطاب ديماغوجي براق في مظهره وسطحي في جوهره .

3- تصور الخاص بسوناطراك في خطاب الكتاب الإعلاميين :

الواقع أن السياسة التحريرية للصحيفة قدمت التصور الخاص للكاتب بإبراز بعض الأدوار التي اتسمت بالإيجابية، فقد شمل التحليل رصد دور سوناطراك ما أوضح الكاتب عبد الحق لعميري خبير اقتصادي في عنوان مقاله "الوضع لا يستدعي الذعر" عند نقله لتصريح إطار سابق في سوناطراك محمد قدام " أن الوضعية التي نعيشها جراء انخفاض أسعار البترول، لا تستدعي بالذعر مؤكدا بأن العودة إلى دعم الشركة الوطنية سوناطراك ومرافقتها في الاستثمار يبقى الحل الأنجع للنهوض بالإنتاج الوطني".(عبد الحق لعميري، الوضع لا يستدعي الذعر، صحيفة الخبر، بتاريخ 16 أكتوبر 2014، العدد 7583، ص 09) منه نستخلص أن السياسة التحريرية للصحيفة دورها ايجابي في طرح المقال حيث تناولت في محتوى مادتها أن سوناطراك كقوى فاعلة لها دور ايجابي حيث صرح أن الوضع الحالي لا يستدعي الهلع والخوف وأن الجزائر قادرة على تخطي هذه الأزمة دعم الشركة الوطنية سوناطراك ومرافقتها في الاستثمار يبقى الحل الأنجع للنهوض بالإنتاج الوطني.

تحديد الأطر المرجعية لأزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر وكيفية توظيفها في الصحف اليومية الخاصة محل الدراسة.

اتضح بعد الرصد والتحليل لعينة الدراسة أن صحيفة الخبر ركزت على إبراز بعض جوانب الأزمة النفطية الجزائرية وإغفال جوانب أخرى، في إطار أطر إعلامية طرحتها كل صحيفة على حدة، تبعا للهدف المحدد لها، وعليه اتضح وجود مجموعة من الأطر المتباينة التي تم توظيفها كأطر مرجعية في عينة الدراسة، ولقد تنوعت بين الإطار الاقتصادي، التاريخي، الاجتماعي، السياسي، ومن هنا سنستعرض هذه الأطر المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في إطار السياسة التحريرية لكل صحيفة.

1- إطار تاريخي: انطلقت الصحيفة من إطار تاريخي تم توظيفه من واقع الرد الذي قدمه البروفيسور أكتوف في خطاب الكاتب الصحفي سعيد بشار حيث يقول: "انه من غير المعقول اعتماد الدولة الجزائرية على مدخول الريع البترولي على ما يفوق 50 سنة بل يجب تنويع مصادر الاقتصاد الوطني بالاستثمار في القطاع الفلاحي فضلا عن المجالات الاقتصادية الأخرى.(عمر أكتوف، الجزائر تعيش أربعينيات دول أمريكا اللاتينية، صحيفة الخبر، بتاريخ 09 نوفمبر 2014، العدد 7607، ص07)، كما يقول عبد الحق لعميري في مقاله الذي وظفه في إطار تاريخي مفاده أن تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر أرجعته إلى الأزمة الاقتصادية التي مرت بها في منتصف الثمانينات حيث استبعد الكاتب أن تكون المرحلة التي تمر عليها الجزائر بسبب تراجع أسعار المحروقات شبيهة بالأزمة التي عرفتتها منتصف الثمانينات جراء انهيار سعر البرميل.

- يقول الكاتب الصحفي "سعد بوعقبة" " في خطابه انه الفشل المبرمج بعودته الى التاريخ مع رؤساء الجمهورية السابقين للرئيس بوتفليقة حيث كان هذا الرئيس الأخير كان يعيب على الرئيس الشاذلي صرفه أموال البترول فيما يسميه بوتفليقة بالفرماج والكوي والبرقوق عندما كان سعر البرميل البترولي ب 40 دولار في 1982، بومدين رحمه الله كان يقول عائدات البترول نضعها دينارا فوق دينار لتنمية البلاد ولا نصرفها على البارد والحلو...اليوم بوتفليقة سيواجه في اخر أيام حكمه انهيار أسعار البترول كما حدث مع الشاذلي في أواخر حكمه فهل سيعترف بوتفليقة بأنه صرف أموال البترول على البارد والحلو وأنه كسر القاعدة التي

وضعها بومدين وهي تخصيص عائدات البترول للاستثمار فقط". (سعد بوعقبة، انه الفشل

المبرمج، صحيفة الخبر، بتاريخ 24 نوفمبر 2014، العدد 7622، ص24)

- كما اعتمد كاتب الخطاب الصحفي ح. سليمان في سياسته التحريرية على الإطار التاريخي تم توظيفه عن طريق تلميح العديد من الخبراء الى أن الجزائر ليست ببعيدة عن معاشة أزمة 1986 التي تراجع فيها النفط بشكل لم يكن معه بمقدور السلطة آنذاك مواجهة مطالب المواطنين التي تحولت بعد سنتين فقط الى انتفاضة 5 أكتوبر 1988، حيث نزلت السلطة من عليائها مثلما هي عليه اليوم، واضطرت للتغيير وتقديم تنازلات سياسية واقتصادية لأنها فقدت الربيع البترولي الذي كانت تشتري به السلم الاجتماعي وبدايات تكرار هذا السيناريو بدأت تلوح في الأفق بعد أن هوى برميل النفط بنسبة 40 بالمائة من قيمته في ظرف قياسي (ح. سليمان، السلطة تواجه كوشمار عام 86، صحيفة الخبر، بتاريخ 06 ديسمبر 2014، العدد 7634، ص02) هذا ما جعل الكاتب الصحفي يرجع بالرأي العام الى تاريخ الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر من قبل كما تحدث عن إمكانية تكرار سندروم 1986.

- وفي خطاب اخر للكاتب الصحفي سعد بوعقبة استخدم في سياسته التحريرية على الإطار التاريخي وظفه عن طريق التنديد بالحكومة الجزائرية على نفذ الغبار عن هذه التبعية وأن تشرع فعلا في عملية إعادة النظر في تحرير الجزائر من التبعية في قرارها الاقتصادي الى هذا البلد الذي دأب على الاضرار بمصالحنا منذ 40 سنة أو يزيد، فضلا عن عملية فصل خبز الجزائر عن البترول والغاز وأسعاره كل هذا ناتج عن سوء التدبير؟! (سعد بوعقبة، انه سوء التدبير، صحيفة الخبر، بتاريخ 22 ديسمبر 2014، العدد 7650، ص 24)

2- إطار سياسي: انطلقت الصحيفة من إطار سياسي تم توظيفه من واقع الحديث حول الوضع السياسي الحالي الذي هو محل انتقاد من العديد من الأطراف في ظل مطالب المعارضة بإعلان حالة الشغور والسلطة صامتة لم تحرك ساكنا فهي عاجزة عن تسيير شؤون البلاد. أهم ما ورد في هذا السياق نجد ما يلي:

- يقول مسعود عظيمي: الحديث حول الوضع السياسي الحالي الذي هو محل انتقاد من العديد من الأطراف في ظل مطالب المعارضة بإعلان حالة شغور والسلطة صامتة لم تحرك ساكنا فهي عاجزة عن تسيير شؤون البلاد. (محمد شراق، نعيش أخطر وضع منذ الاستقلال، صحيفة الخبر، بتاريخ 11 أكتوبر 2014، العدد 7578، ص02)

- كما انطلق الكاتب الصحفي ح. سليمان من إطار سياسي والذي بدوره وظفه من خلال الانطباع الذي أعطته السلطة في أعقاب الاجتماع المصغر الذي عقده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدلا من اجتماع مجلس الوزراء قائلا: أن هذه الأخيرة تملك هامشا للمناورة في مواجهة تدهور مداخيل الدولة جراء السقوط الحر لأسعار النفط، رغم أن الحقيقة تشير الى أن مؤشرات الاقتصاد الوطني بدأت تتلون بالأحمر. (ح.سليمان، السلطة تفتقد للبدائل المالية وتتناهى بامتلاك هامش للمناورة، صحيفة الخبر، مرجع سابق، ص 03)

- اعتمد الكاتب الصحفي سعد بوعقبة من إطار سياسي تم توظيفه من منطلق الرئيس بوتفليقة عقد مجلس وزاري مصغرا لأخذ قرارات كبرى تخص الشعب ناقدا مجلس الوزراء على أنه غير مؤهل لأن يجتمع ويتخذ مثل هذه القرارات التي اتخذت عبر عمل وصف بالسرية وفي مجلس مصغر قيل عنه انه ضم وزراء "قش بختة وفناجن مريم حسب تعبير الرئيس. (سعد بوعقبة، ترنب اعلامي، صحيفة الخبر، بتاريخ 26 ديسمبر 2014، العدد 7654، ص 24)

3- إطار اقتصادي: تم التركيز على هذا الإطار من خلال موقف الكاتب الصحفي عند توضيحه من منطلق أن الميزانية الكبيرة لمواجهة المرحلة وقانون المالية التكميلي غير مستبعد، وتدني أسعار النفط والتكاليف الاجتماعية يخلط أوراق الحكومة. أهم ما ورد في هذا الإطار قول الخبير الاقتصادي: أن عجز الميزانية " يبقى محاسبي " واعتبر الجباية البترولية واقتطاعات الأجور أهم ممول للميزانية، كما أضاف منتج الخطاب في حديثه الصحفي مع رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمال "جلول جودي" من زاوية الإطار الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري يواجه حاليا تأثيرات مباشرة للمضاربة في السوق النفطية، واستمرار آثار الأزمة المالية العالمية، وسقوط منظمة الأوبك تحت تأثير الضغوط الأمريكية، ناهيك عن تدخل فاعلين اخرين غير رسميين في السوق زيادة على العوامل المناخية حيث أن الشتاء أقل برودة هذا العام، وعدم الاكتفاء بالجباية النفطية لمواجهة ارتدادات تراجع أسعار النفط ومداخيل الجباية النفطية، وخصوصا في ظل محدودية مساهمة دور القطاع الخاص في النمو رغم التحفيزات التي حصل عليها. (ف. جمال، الجزائر بحاجة لتكريس استقلالية القضاء، صحيفة الخبر، بتاريخ 06 ديسمبر 2014، العدد 7634، ص 02) نستنتج من فحوى هذا المحتوى أنه هناك تراجع ملحوظ في أسعار النفط في السوق الدولية مما خلف هلع وخوف في الأوساط السياسية لذلك لابد من السلطات الجزائرية أن تدرك الخطر المترتب على التوازنات المالية للدولة.

- استخدم الكاتب الصحفي سعد بوعقبة في خطابه الإطار الاقتصادي تم توظيفه على أساس بدايته بتصريح وزير الفلاحة على ان الرئيس سيوزع مليون هكتار من الأراضي على الشباب لمباشرة الشروع في التحضير لعصر ما بعد البترول! كبديل اقترحه الحكومة لمواجهة انهيار أسعار النفط وتداعياته مما سجلنا تناقض في مواقف بعض المسؤولين من جهة تدعو الى عملية الإصلاح وتدارك الوضع ومن جهة أخرى كل الدلائل تشير الى أن هذه العملية إذا تمت سيكون مصيرها نفس مصير سياسة لونساج ومصير سياسة الاستصلاح الفلاحي التي باشرت الوزارة منذ سنوات... فقد رمت الحكومة عشرات الآلات من المليارات في استصلاحات وهمية كانت نتيجتها... (سعد بوعقبة، نحو صورة أخرى من العبث!، صحيفة الخبر، بتاريخ 17 ديسمبر 2014، العدد 7645، ص 24) كما سبق وأن أشار الكاتب في المقال السابق.
- وظف الكاتب الصحفي في مقاله الإطار الاقتصادي من منطلق ما عاشته سنة 2014 من رداءة قائلاً: "هكذا نرى أن الجزائر تغلغت في الاقتصاد الرأسمالي وتركت المسافة بين الفقراء والأثرياء تتعمق الى حد الجنون، شهدت انفجار الرشوة والقضايا الاقتصادية والفضائح المالية والتلاعب بمعدل النمو والاستهزاء بالإحصائيات الأكثر من ذلك انتخب الشعب رجالاً مريضاً... وترمز الى الفشل الفادح الذي غطته واردات النفط فسقطت أسعار النفط بطريقة غريبة وبسرعة خارقة وفي مدن بعيدة كل البعد خاصة أننا نعرف من فعل ذلك ومن قام بهذا السطو ونسمي هؤلاء الأعداء بالأصدقاء". (رشيد بوجدر، 2014 سنة رديئة (1)، صحيفة الخبر، مرجع سابق، ص 25)
- 4- إطار اجتماعي: تم توظيف الإطار الاجتماعي في عينة الصحيفة اليومية الخاصة "الخبر" عند معالجة الأزمة الاقتصادية تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر من واقع مشروعية القلق العام الذي يجتاح المواطن الجزائري من هذا النظام الظالم المستبد حيث تحدث منتج الخطاب قائلاً: "عندما يشعر المواطن بأن الرئيس يسهر على أمنه وراحته ومصالحه يجنح المواطن الى الهدوء والسكينة... وعندما يشعر المواطن بأن الرئيس لا يفعل شيئاً لضمان الأمن والاستقرار يتصاعد القلق وتكبر التخوفات..." (سعد بوعقبة، مشروعية القلق العام، صحيفة الخبر، بتاريخ 16 ديسمبر 2014، العدد 7644، ص 28)، ويضيف منتج الخطاب " ماذا تنتظرون من مواطنين يقرأون كل يوم عن عمليات احراق مقرات البلديات والولايات وقتل رؤساء البلديات الذين قيل ان الشعب انتخبهم... وماذا تنتظرون من عمال في التربية وغير التربية يسعون الى

انتزاع حقوقهم بالتظاهر والاضرابات المتواصلة، وفي بعض الأحيان التصادم مع هراوات الوزارة عبر الشرطة المجندة لهذه المهمة". (المرجع نفسه، ص28)، مما تقدم سلفاً ألا يحق أن يتوتر وهو يرى ويحس بالخطر المحقق جراء انخفاض أسعار البترول فان القلق العام على المستقبل والحاضر يصبح حالة عاصفة بالمواطن الجزائري.

- كما أضاف منتج الخطاب بن عطاء الله زواوي في مقاله من زاوية الإطار الاجتماعي: بخصوص ما نشرته الصحف ونقلته المواقع وتداولته الشاشات من تحليلات وتأويلات ان أزمة البترول وتداعياته لتتصدر على رأس المواطن البسيط فقط...!!، فان تعدد الاجتهادات ضاعف من الغموض ولم يقدم تفسيراً شافياً أو مقنعاً لكون الحكومة لا تكشف أوراقها الاقتصادية للشعب ولا الشعب يعرف ماذا يدور في غرف وزارة المالية ففي المجتمعات الديمقراطية يشترك الشعب في الاختيار ويكون على علم كامل بكل أحواله الاقتصادية، ومن جانب آخر يؤكد منتج الخطاب تصور آخر مفاده أن الحكومة تحذر مواطنيها باتخاذها سياسة النقشف بلغة شد الحزام بحكم أن الأزمة الاقتصادية تمسك بخناق البلد الى حد مؤرق وأفهم أن ثمة احباط في أوساط الشباب الذين لم تحقق طموحاتهم. (بن عطاء الله زواوي، تأثيرات أزمة النفط على الجزائر، صحيفة الخبر، مرجع سابق، ص24)، وقد أكد الكاتب الصحفي عبد الحكيم بلبطي من زاوية الإطار الاجتماعي قائلاً: "الحكومة ورغم ما تبديه من مجهود لتطمئن المواطن لم تعرف كيف تحاوره. وقدرت أنه من الأفضل مفاجأته بخبر استمرار تدفق الريع بفضل معجزة ظهر لحمار". (عبد الحكيم بلبطي، الحل معلق على ظهر الحمار، صحيفة الخبر، مرجع سابق، ص24)

النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- الحديث الصحفي هو أهم وأكثر الفنون الفكرية التي استعملتها الصحيفة في معالجة أزمة انخفاض أسعار النفط وتداعياتها في الجزائر وذلك للتفصيل وقراء الأزمة بشكل أعمق بالاستعانة بالخبراء والاقتصاديين.
- سجلت النتائج الاعتماد الشبه الكلي على المصادر الخاصة في معالجة الأزمة الاقتصادية، حيث نالت نسبة الصحفي المحرر الصدارة مما انعدم مصدر اعلامي وكالة الأنباء ودون مصدر مما يعطي مصداقية أكثر للجريدة.

- أظهرت نتائج الدراسة اهتمام الصحيفة محل الدراسة بتداعيات أزمة انهيار أسعار النفط من خلال عرض تصريحات الحكومة والوزراء والخبراء والدول وممثلي المنظمات البترولية، إضافة الى التطرق الى الأسباب والتوقعات المستقبلية بشأن أسعار البترول وذلك لأن النفط مادة اقتصادية في الجزائر لذلك وجب الاهتمام بها وتقديم التوضيحات والتصريحات اللازمة لتتوير الرأي العام وطمأنته بتقديم توقعات وحلول مستقبلية لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية، ولكن النسبة الأكبر كانت لتداعيات الأزمة على الصعيد المحلي وهي نتيجة جد منطقية كون الصحيفة محلية والأزمة بحد ذاتها مست اقتصاد الجزائر فهدفها الأول تحليل وشرح انعكاسات هذه الأزمة على القارئ الجزائري.

- الاتجاه السائد هو الاتجاه المعارض في معالجتها لمواضيع أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر لسياسة الجريدة، فقد تحدثت هي الأخرى مطولا وبالتفصيل عن التداعيات السلبية للأزمة على المستوى المحلي والدولي ناقلة تصريحات الأحزاب المعارضة ورأيهم في الأزمة وحتى فشل الحكومة المبرمج بعد تدهور مداخل البلاد من البترول والغاز، مما انعكس سلبا على سياسة الجزائر التي تتفق أكثر مما يسمح به الاقتصاد الذي يعد النفط فيها هو العمود الفقري وهو أساسا الاقتصاد والقائم على التصدير، ولأهميته الكبيرة سمي بالذهب الأسود.

- يأتي تركيز الجريدة على استخدام الأساليب العقلية أكثر في تغطيتها للأزمة ومواضيعها راجع إلى أن هذه الأساليب تستهدف العقل مباشرة وتحاول إقناعه من خلال ما تضمنته من أساليب مختلفة وأدلة وحجج منطقية تترك القارئ يقتنع مباشرة وتؤثر فيه، لأنها بالطبع مستمدة من الواقع على غرار الأمثلة والأدلة وكذا الأرقام والإحصائيات، كما أن ما تحتويه هذه الأخيرة من معلومات تكون صحيحة وغير كاذبة.

- عالج منتج الخطاب في صحيفة الخبر أزمة انخفاض أسعار النفط وتداعيتها سواء على الصعيد المحلي أو الدولي بالرغم من الاختلاف في توجهاتهم، إذ أوضحت نتائج الجانب التحليلي أن خطاب صحيفة الخبر مثلت أدوارا مطلقة السلبية التي تناولتها بصورة سوداوية، تكشف صورة الحكومة التي تمنع البلاد من مغادرة زمن الأزمات، حيث استعرضت عجز السلطة على أنها ليست بعد مؤهلة لممارسة الديمقراطية كما نشتهىها فاعتمادها على أسلوب فرض أمر الواقع كما تعودت، يجعلها تتعرض لواقع ميزته الاضطراب بسبب توجيه مشاورات

الدستور وغلق منافذ الحوار حول استغلال الطاقة غير التقليدية واللجوء الى اعتماد خطوط حمراء للإصلاح والتقويم وصياغة دستور توافقي، كل هذه الأشكال ميزات من مميزات السلطة فهي لا تتحرك الا بعدما تكون خسرت الوقت وبذرت المال وفقدت ثقة المزيد من الإطارات النزيهة.

- كما تبين من نتائج تحليل فحوى الخطاب تصور الخبراء والمتخصصين للحكومة التي أصابها الرعب والهلع الحاصل الذي يكمن في سوء تسيير هذه المرافق، وليس بتدهور الميزانية التي من المفروض أنها لا تمس مشاريعها حيث لاحظنا أن هناك أدورا سبغت الصورة السائدة ذات الطابع السلبي، وهو تصور يتوافق والدراسات الحديثة حول وضع الأنظمة العربية التي تمر بوقت حرج في الوقت الحالي.

- كما انتضح من خلال الرصد والتحليل تصور القوى الفاعلة الممثلة في الحكومة وبالأخص تصور الأحزاب السياسية لها عبر هذه الأدوار مما يعكس الأداء القوي وما يتماشى والحاجات الراهنة الأمر الذي ترجم طبيعة الأداء الذي أعطى تصورا لامعا للخطاب نتيجة لتكامل الأدوار التي جاءت على منحنى موازي يؤكد على أن الخطاب يطرح رؤية نقدية بشكل عام وقد وصف الحكومة بأنها كانت نائمة في العسل.

- كما كشفت نتائج الجانب التحليلي أن أدوار الوزراء التي منها ما اتسم بالإيجابية والآخر بالسلبية، من خلال ما استعرضها الخطاب الصحفي للكتاب تعد بمثابة مؤشرات رئيسية اذ يعود فحوى الخطاب فيما تعتقد الطالبة الى درجة الوعي المنبني على النسق الاجتماعي وما يطويه اقتصاديا والالتزام الجدي المشبع للمنظورات الواعية بأداء دور وظيفي إيجابي، الأمر الذي يستلزم حدوث توافق وتكيف مع باقي الأطراف الأخرى في المجتمع إزاء تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري محليا ودوليا، مما ينبئ عن نية هؤلاء الكتاب في عدم الارتواء في أحضان المعوقات التي تنتجها مخرجات بعض الأحزاب السياسية التي تتميز بنقص في المهارات السياسية لمعالجة هذه الأزمة الاقتصادية. ويؤكد الكاتب أن الأمر ليس وليد اللحظة بل هي عوامل ترجع الى عدم بناء اقتصاد قوي بدأ منذ 1962 الى أن أصبحنا نعيش حالة على الريع.

- تبين بعد رصد وتحليل عينة الدراسة أن هناك اختلافا في مرجعية الصحيفة وكيفية توظيفها حيث انطلقت من نفس الإطار وهذا راجع للسياسة التحريرية لكل صحيفة، فقد تراوح الاختلاف

بين الإطار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، التاريخي، الديني، الدولي، وإطار الصراع، عند معالجة أزمة انخفاض أسعار النفط وتداعياته في الجزائر المطروحة للنقاش والتحليل في عينة الصحيفة محل الدراسة والتي مثلما حددتها الدولة الناشئة بالرغم من أن صحيفة الخبر خاصة وترفع شعار الصدق والمصادقية إلا أنها تبقى تابعة للدولة هي التي تفرض عليها ما تنشره وإذا قامت بعكس ذلك فهي مهددة بالغلق أو الشمع.

خاتمة:

تبين من خلال عملية الرصد والتحليل أن الصحيفة أولت اهتمام بالغ بأزمة انهيار أسعار النفط ظهر ذلك من خلال التنوع في القوالب الفكرية، وكذا تنوع زوايا تناول من تحليل للأزمة وتداعياتها على الصعيدين المحلي والدولي، كما أنها اعتمدت على الحديث الصحفي كأبرز نوع لتناول الأزمة وذلك في سبيل تزويد القراء بحديثات الأزمة وفهمها واشباع حاجاته للأزمة كون أن حكومتنا تفنّد لجهاز يتوقع المخاطر حتى يعالجها المعالجة اللازمة أو تلتزم بالخوض في تدابير استعجالية وارتجالية لتسيير الظرف الطارئ وغياب وزارة تعني بالتخطيط كاتخاذ إجراءات النقش في أزمة تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر، إلا أن هناك نقص في تناول الإعلامي للأزمة الاقتصادية في جريدة الخبر كون أنها تدير الأزمة ولا تحلها، لذلك لابد من الاهتمام أكثر بتقديم معالجة إعلامية جادة للأزمات الاقتصادية بالتعمق أكثر وشرحها وتفسيرها خاصة الاعلام النفطي لما له من أهمية جوهرية في توجيه الرأي العام ومساعدة صناع القرار من اتخاذ مواقفهم اتجاه هذه الأخيرة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- أعداد صحيفة الخبر التابعة للقطاع الخاص الصادرة باللغة العربية.
- أسامة عبد الرحيم، (2008)، الخطاب الصحفي في الأزمات الاقتصادية، دراسة حالة لأزمة الخبز 2008، في صحف الأهرام، الوفد المصري اليوم، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الحادي والثلاثون، يولييه، سبتمبر.
- أحمد العيثم، (2009)، تناول وسائل الإعلام السعودية للأزمة الاقتصادية، الإعلام وأزمات الأسهم في السعودية، متاح على:

<http://www.al-jazirah.com/2008/20080817/rj4.htm>. 17/07/2018

- جبران مسعود، (2001)، الرائد معجم لغوي عصري، ط2، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين.

- سحر فاروق الصادق، (2010)، الأطر الإعلامية لخطاب الأزمات الصحية بالصحافة المتخصصة بالتطبيق على وباء أنفلونزا الخنازير، دراسة مسحية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد السادس والثلاثون، جويلية-ديسمبر.

- صبحي حموي، (2001)، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، بيروت، لبنان، دار المشرق.

- محسن أحمد الخضر، (1994)، إدارة الازمات منهج اقتصادي، إداري متكامل لحل الأزمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994.

- محمد عبد المجيد، (1995)، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، (القاهرة، عالم الكتب).

- محمد، بسنت محمد عطية. (2014). المعالجة الإخبارية للأزمات الاقتصادية المصرية في القنوات الموجهة بالعربية واتجاهات الجمهور حيالها، رسالة دكتوراه (غير منشورة). جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون.

- مجمع اللغة العربية، (1998)، المعجم الوجيز، القاهرة، المطبعة الأميرية.

- مصطفى، شريف محمد نبيل. (2015). المعالجة الإعلامية لأحداث العنف وتأثيرها على الأزمات الاقتصادية بعد الثورة، رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان.

باللغة الأجنبية:

- Ana, Seon-Kyoung & Gover-Karla K, (2009) , how do the News media frame crises? Acontent an Iysis of crisis News coverage " (in ; public relation review 35, available on ; [http ;/www.science direct.com](http://www.science direct.com)

- Claes H. De Vreese, Jochen Peter and Holli A.semetka, (2001)‘framing politics at the lunch of the Euro: Across-national comparative study of frames in the News‘ political communication, vol. 18. N. 2.

- Grail Research‘ Global financial crisis,(2009), summary of the media’s coverage of the time line‘ causes‘ implication‘ impact and recommended path for ward, available

at: <http://grailresearch.com/pdf/contenpodspdf/global/-financail-crisis.pdf> visitin: 07/07/2018.

- Jennings Bryant and Mary Beth Oliver. (2009). Media effects Advanced in theory and Research. (3rd Ed). USA: Taylor and Francis.
- Le Grand Larousse illustré, Paris: 21, rue montparnasse 75283.
- Louis, Guilbert & autres. (S.A). Grand Larousse de la langue française Tome 4 Paris: librairie Larousse.
- Meseret Chekol, Reta. (December 2000). US Media Coverage of the 1994 Elections in South Africa. International Communication Gazette. Vol. 62, No.6.
- Norman Phelps, (1986), Setting Up A Crisis Recovery Plan, Journal Of Business Strategy, Vol.6. No.4.
- Paul D'Angelol Jim Akuyppers, (2010), 'Doing news framing analysis empirical and theoretical perspectives' UK: routledge.
- Robert M, Entman, (1991), framing u.s, coverage of international news contrasts in narrative of the kal and Iran Air ineidents, journal of communication, vol, 41, no 4, autumn.